

تخطيط الاقتصاد القومي في العراق

بين التخصيص والتنفيذ(*)

الدكتور جواد هاشم
وزير التخطيط العراقي

((اولاً))

المقدمة :

لقد بدأت أغلب دول العالم ، وخاصة المتخلفة منها ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بتخطيط اقتصادياتها القومية ، بشكل أو بآخر ، تخطيطاً يهدف الى زيادة الثروة القومية ورفع مستوى الفرد اقتصادياً واجتماعياً حتى أصبح التخطيط أو الخطة القومية الشاملة مظهراً من مظاهر السيادة والتحرر .

وعلى الرغم من ظهور دراسات عديدة تتناول التخطيط من الناحية النظرية أو من حيث تجارب بعض الدول في هذا المجال ، فإن هذه الدراسات لم تأخذ بالتحليل والمقارنة الثغرات التي صادفها التخطيط سواء كان ذلك في مراحل وضع الخطة ذاتها أو في عملية تنفيذها أو من حيث الهيئات التخطيطية القائمة برسم الخطة .

لهذا فاننا سنحاول في الصفحات القليلة القادمة ، أن ندرس وضع العراق من ناحية التخطيط والتنفيذ منذ تأسيس مجلس الاعمار في سنة ١٩٥١ حتى نهاية عام ١٩٦٦ حيث سنقارن بين ما رسم فعلاً في الخطط الاقتصادية المختلفة من أهداف وما نفذ منها فعلاً . وسنحاول أيضاً ايجاد نوع من العلاقات الاحصائية بين التخصيصات لمشاريع الخطط الاقتصادية والمصروفات الفعلية على تلك المشاريع والتي يمكن استعمالها في الخطط المقبلة لوضع تخصيصات سنوية تنسجم وقابليات البلد التنفيذية وذلك لتقليص البون بين ما يخصص وبين ما يصرف فعلاً .

(*) امد هذا البحث قبل أن يتولى الدكتور جواد هاشم منصبه الوزاري . وقد أخذ ببعض التوصيات التي وردت به بشأن أجهزة التخطيط والاحصاء .

« ثانيا »

مفهوم التخطيط وعلاقته بعملية التنفيذ :

ان الاساس الذى تنطلق منه أية خطة اقتصادية واجتماعية هو أن التخطيط لا يمكن أن يكون الاعلية مستمرة ، تسعى الى ترجمة أهداف محددة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى منظومة مشاريع استثمارية ، ترتبط مع بعضها من ناحية الاتساق والتكامل وتؤثر فى حركة الاقتصاد القومى فى الامد الطويل ، وفى مستوى النشاط الاقتصادى فى الامد القصير .

ويعتبر التخطيط وسيلة لبلوغ غاية ، ومن مميزات هذه الوسيلة انها منظمة ومنسقة تتطلب ، لاجل أن تكون الخطة شاملة للاقتصاد القومى ، القيام بحصر جميع الموارد القومية ، مادية كانت أم بشرية أو مالية ، كخطوة أولى فى عملية التخطيط حتى نستطيع تحديد طريقة مثلى لاستغلال هذه الموارد وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المنشودة عن طريق الاهداف التى يرسمها المخطط . كما وان الاهداف التى يرتئىها المخطط تستند فى طبيعتها على عناصر أهمها : شكل الاقتصاد وخصائصه فى الوقت الحاضر شكل الاقتصاد المراد بلوغه والفترة المحددة لبلوغ ذلك الشكل ، والنمط الذى يتبعه الاقتصاد فى نموه على تجارب الماضى .

ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف النظام الاقتصادى الذى تسير عليه الدولة ، أى ما اذا كان الاقتصاد رأسمالياً أو اشتراكياً أو اقتصاداً متخلفاً . ففى النظام الاقتصادى الرأسمالى يركز التخطيط أكثر اهتمامه على القضاء على التقلبات القصيرة الاجل التى تصيب الاقتصاد ، كالبطالة مثلاً ، وتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادى لدفع الاقتصاد نحو توفير مقومات المستويات الاعلى للاستهلاك متخذة شكل سلع معمرة أو خدمات (١) .

أما فى النظام الاشتراكى — وأعنى النظام الاقتصادى السائد فى دول المعسكر الشرقى — فان ما يهدف اليه التخطيط هو تقوية جهاز الإنتاج وتسخيرها لتحقيق أهداف المجتمع عن طريق التصنيع السريع وتحسين الزراعة وانشاء النظام الخاص بالمجتمع الاشتراكى الى غير ذلك من الاهداف النهائية ضمن المذهب الذى تقوم عليه تلك الدول أصلاً .

(١) الدكتور محمد محمود الامام : اعداد الاطار العام للخطة ، معهد التخطيط القومى ، الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم ٢٠١ ، ١٠ تموز ١٩٦٢ (مطبوع على الرونيو) .

أما بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة فإن التخطيط فيها ينشد الجمع بين ما تهدف إليه الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية معا .

فهى تريد تنمية اقتصادها في أقصر وقت ممكن وزيادة طاقاتها الفنية والعلمية والإدارية والتنظيمية لبلوغ مستوى معين لمعيشة أفرادها .

ولغرض الوصول لهذه الغايات (Objectives) لابد من تحديد الاهداف (Targets) التى يتعين تحقيقها خلال مدة الخطة .

ولا يعتبر تحديد الاهداف عملية سهلة اذ لاجل أن تكون هذه الاهداف متسمة بالواقعية ، لابد من القيام بدراسة أولية للاقتصاد القومى وجمع البيانات اللازمة عما هو متوفر في البلد من موارد ، مادية وبشرية ، وما يمكن الحصول عليه من مساعدات خارجية . وعلى ضوء ما تبينه هذه الدراسات تحدد تلك الاهداف التى يمكن بواسطتها تحقيق الغاية من التخطيط . والاهداف ذاتها تقسم الى قسمين مترابطين : أهداف أولية (Primary) وأهداف مشتقة (Derived) يدور القسم الاول منها حول محور عناصر كثيرة منها : زيادة الدخل القومى بنسبة معينة ، تحقيق مستوى معين من العمالة ، تحقيق مستوى معين للاستثمارات السنوية ، زيادة معينة في مستوى الاستهلاك النهائى ، تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، الى غير ذلك من الاهداف التى قد تعرف بالبداهة البسيطة . أما القسم الثانى ، وهى الاهداف المشتقة ، فهى التى تحدد على المستوى القطاعى لمعرفة مدى تداخل القطاعات بعضها مع البعض الاخر وتأثيرات نمو قطاع معين على معدلات نمو القطاعات الاخرى وبالتالي على نمو الاقتصاد القومى ككل .

وعلى الرغم من النجاح النسبى الذى حققته كثير من الخطط الاقتصادية فى بعض الدول ، فإن التجارب التى مرت بها كثير من الدول النامية ، التى بدأت بتخطيط اقتصادها القومى ، تظهر بان هناك بونا شاسعا بين ما يرسم فى الخطة وبين ما ينفذ منها . وان هذا البون يتسم بطابع الاستمرارية فى جميع الخطط التى رسمتها تلك الدول ولفترات طويلة تتجاوز الخمسة عشر عاما . وبعبارة اخرى تشير تجارب تلك البلدان الى عدم بلوغ المروفات الفعلية على مشاريع الانماء المرسومة فى الخطة الى المستوى المحدد لها مقاسا بالتخصيصات .

ولو تناولنا بالبحث والتحليل أسباب تعثر تنفيذ خطط التنمية تلك ، لوجدناها كثيرة ومتشعبة يمكن أن نجعلها فى النقاط التالية :

- ١ — فصل رسم الخطة عن عملية التنفيذ .
- ٢ — العوامل الفنية والادارية .
- ٣ — العوامل الاقتصادية والسياسية .

فيما النسبة للسبب الاول : نجد أن المخططين في البلدان النامية يعتبرون أن مهمتهم تنتهى بانتهاى اعداد الخطة ويتركون وضع تفاصيل السياسة اللازمة لتنفيذ الخطة واجراءاتها للاخرين . وبعبارة اخرى فان أهم شيء يشغل بال المخطط هو المحتوى الداخلى لخبطته والمشاكل الاقتصادية المتعلقة بها دونما اهتمام بعملية تنفيذ الخطة التى قد يعتبرها أصلا مسألة ادارية وسياسية . وبهذا يكون المخطط قد استعمل كلمة « تخطيط » لتعنى صياغة الخطة دون تنفيذها بينما استعمل كلمة « انجاز » للإشارة الى عملية التنفيذ . وبعبارة أخرى فانه يستعمل « التخطيط والتنفيذ » للإشارة الى عمليتين منفصلتين ، فى حين ان التعبير يجب أن يشير الى موقف متكامل ومنسق لا يمكن الفصل بينهما . فالخطة الناجحة هى تلك التى تنفذ فى وقتها المحدد ، كما أن التخطيط لا يمكن أن ينتهى بانتهاى الصياغة أو بالبدء بعملية تنفيذها ، وهو ما يحصل عادة فى العراق . فالمخطط العراقى — كما سيتبين لنا فيما بعد — لا يعير اهتمامه الكافى ، عند رسمه الخطة ، باختيار الوسائل الملائمة لانجاز مستلزمات الخطة . أى أن تركيزه الرئيسى ينصب حول ما يطالب تحقيقه من أهداف لا على كيفية توفير الضمانات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

ولابد من الاشارة فى هذا الصدد الى أن اعتبار التخطيط والتنفيذ عملية واحدة لا يعنى بأن جهاز التخطيط هو الذى سيقوم « بانجاز » المشاريع الواردة فى الخطة ووضعها موضع التنفيذ بل المقصود هو أن عملية التخطيط لا يمكن أن يكتب لها النجاح الا اذا أخذ المخططون فى اعتبارهم ، عند رسم الخطة ، كيفية تنفيذها والمراحل اللازمة لهذا التنفيذ . أما ععبء التنفيذ الفعلى فيقع — كما هو الحال فى العراق حاليا — على الدوائر المستفيدة من المشاريع التى تضمنتها الخطة ، على أن يتم ذلك تحت اشراف ومتابعة جهاز التخطيط لضمان تنفيذ المشاريع فى وقتها المحدد .

من هذا نستنتج بأن من الضرورى التأكيد على رسم سياسة واضحة لمتابعة وتنفيذ الخطة فى نفس الوقت الذى ترسم فيه الخطة الاقتصادية ، اذ أن تهيئة الظروف الملائمة لتخطيط علمى مثمر تعتمد اعتمادا كلياً على مقاييس تنفيذ الخطة ومراحل وطرق رسمها . كما وان مشاكل التنفيذ لها أثر كبير على رسم الخطة وان لرسم الخطة نفس الاثر على التنفيذ .

ويمكن تصور مشكلة التنفيذ على أنها تتعلق بتنفيذ أهداف . فالاهداف التى حددتها الخطة هى التى يجب أن تنفذ . وبذلك يمكن حصر مشكلة التنفيذ فى الحاجة الى مقاييس كافية تبين لنا مقدار بلوغنا لتلك الاهداف . وهذا الامر يتطلب توفر عنصرين : الاول هو وضع مقاييس تتمشى مع هذه الاهداف ،

والثاني ضرورة مطابقة العمل الفعلي أو الحقيقي مع العمل المتوقع . وبذلك فإن أى فشل فى التنفيذ الفعلى قد يكون مرده أما خطأ فى المقاييس التى وضعت مسبقا لخلق نوع من التوازن والانسجام بين الاهداف ، أو عجز فى جعل العمل الفعلى مطابقا للعمل المتوقع على الرغم من صحة تلك المقاييس .

وإذا ما تصورنا مشكلة التنفيذ بهذا المضمون فإنه يمكننا تقليص مفهوم التنفيذ الى اطار أضيق وتقسيمه الى قسمين : القسم الاول يتضمن مشكلة وضع المقاييس المنسجمة مع أهداف الخطة والتي ينبغى دراستها وبحثها تفصيلا عند رسم الخطة . أما القسم الثانى فيتضمن التنفيذ الفعلى للخطة . (Implementation Proper)

وكنيجة منطقية لهذا التقسيم يصبح التخطيط الاقتصادى والاجتماعى هو تخطيط سياسة عامة للانماء اضافة الى تخطيط لتنفيذ هذه السياسة . أما ما يبقى فهو العمل الفعلى (Real Action) لتحقيق التنفيذ . وبناء على هذا التقسيم فإنه كلما كان التخطيط شاملا للتركيب الاقتصادى والاجتماعى من وجوهه المتعددة كلما زادت الحاجة الى توضيح الاجراءات والسياسات التنفيذية ، فمثلا لو كانت الخطة ترمى الى مضاعفة الدخل القومى بزيادة معدل النمو السنوى ، والى تحقيق نوع من العدالة فى توزيع الدخل ، وتحقيق أكبر فرص للعمل لمن سيدخل سوق العمل سنويا ، الى آخر ذلك من التغييرات الجذرية فى التركيب العام للمجتمع ، فإن تحقيق هذه الاهداف جميعها يتطلب بالضرورة رسم سياسات واجراءات تنفيذية دقيقة ومفصلة كى لا تتعثر الخطة فى مراحل تنفيذها المختلفة . وانه كلما كانت السياسات قد حددت فى مرحلة رسم الخطة - لا مرحلة التنفيذ - كلما كانت الخطة أكثر فعالية وواقعية . أما وضع هذه الاجراءات موضع التطبيق للوصول الى الاهداف المنشودة من الخطة فيعتمد بالدرجة الاعلى على الاطار التقليدى والسياسى للبلد وعلى مدى ما تتوفر فيه من كفاءات فنية وتنظيمية وهو ما سنتناوله عند بحثنا فى السببين الاخرين لتعثر تنفيذ خطط التنمية .

والسبب الثانى لتعثر الخطة فى مراحل التنفيذ هو أن المخطط فى الدول النامية غالبا ما يبدأ برسم خطته دون توفر المعلومات عن قدرات وكفاءات الموارد البشرية فى البلد ودون دراسة امكانات الادارة الحكومية ومدى التزامها بالخطة من ناحية وبعملية تنفيذها من ناحية أخرى .

ان اهمال هذا الجانب قد يؤدي الى رسم خطة طموحة تفوق طاقة الدولة التنفيذية وبالتالي الى حدوث قيود كثيرة تحد من قدرة الدولة على تحقيق الاهداف الانمائية ، فينتهى الامر الى عزل الخطة عن عالم الواقع خارج الجهاز المخطط . وفى هذا الصدد يقول البرت ووترستون مستشار ادارة التخطيط بالبنك الدولى ، بان خطط التنمية القومية فى البلاد المتخلفة تقوم على أساس امكانات البلد الاقتصادية أو على ما تحتاجه هذه الدول نتيجة

النمو السكاني فيها ، وليس لها علاقة كبيرة بطاقة البلد الادارية في تنفيذ الخطط أو بارادة الحكومة في الانجاز (١) .

وعليه فيمكن القول بأن وضع خطة استثمارية لا يكفى لضمان النمو المنشود ما لم يصاحب ذلك اتباع سياسة سليمة واجراءات ادارية وتنظيمية وفنية . أى أن أهداف الخطة سوف لا تتسم بالواقعية ما لم نصل ، منذ البداية ، الى الوسيلة التى تمكننا من تقدير حجم النقص الادارى ومقدار الضعف في الادارة السياسية .

أما السبب الاخير ، فيتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية التى قد تلعب دورا لا يستهان به في مراحل تنفيذ الخطة . وأمثلة التاريخ ترينا بأنه كلما توفر الاستقرار للحكومة وكلما لقيت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدعم اللازم من القادة السياسيين ، كلما أعطت الخطط ثمارها في الوقت المحدد لها . أما اذا لم يتوفر هذا الشرط فان فرص نجاح الخطة قد تتضائل ويصبح البيون شاسعا بين ما يرسم للبلاد من مشاريع وبين ما ينفذ منها فعلا .

أما العامل الاقتصادى فيقصد به ضرورة مساهمة أفراد الشعب في دعم الخطة ، عن طريق توجيههم الى أعمال تحقق لهم الربح في نفس الوقت الذى تحقق فيه أهداف الخطة . ولا يتم هذا التوجيه الا اذا تمتع جهاز التخطيط بسلطات كافية للتأثير في السياسة الاقتصادية والادارية والمالية التى تمكنه من تحقيق الاهداف التى يضعها في الخطة . فمثلا قد يكون هدف جهاز التخطيط ابلاغ معدل النمو السنوى للاقتصاد حدا معيناً ، وان هذا الهدف يتطلب رسم سياسة ضريبية وتقديرية وائتمانية وسياسة أسعار معينة . فان لم يكن لهذا الجهاز سلطة تمكنه من فرض السياسات المنوه عنها ، فان فرض سياسة معينة من قبل جهات أخرى (غير جهاز التخطيط) لاسعار المنتجات الزراعية مثلا قد تؤدي الى اثباط عزيمة المزارعين عن زراعة نوع من المحاصيل كانت الخطة قد قصدت زيادة انتاجها . ويحدث نتيجة هذا الامر اختلال في توازن الخطة على المستويين القطاعى والاجمالى وبذلك قد لا تصل الى الهدف الذى حددته .

(١) راجع في ذلك :

Waterston, Albert, « What do we know about Planning; International Development; Vol. VII, No. 4, Dec. 1965.

« ثالثاً »

أجهزة التخطيط في العراق والخطط الاقتصادية المنبثقة عنها

(١) الفترة قبل ثورة تموز ١٩٥٨ (مجلس الاعمار) :

يعتبر اكتشاف النفط في العراق سنة ١٩٢٧ نقطة البداية في تغيير الاقتصاد العراقي من أوجه عديدة ودفعه في طريق النمو السريع . ومع أن إنتاج النفط الخام لم يتجاوز الـ (٣) ملايين طن سنوياً حتى سنة ١٩٥٠ فإنه بعد هذه السنة أخذ بالزيادة المضطربة ، وازدادت إيرادات الحكومة من عوائد النفط حتى بلغت ما يقارب (٤٢) مليون دينار سنة ١٩٥٢ بعد أن كانت لا تتجاوز الـ (٣) ملايين دينار حتى سنة ١٩٥٠ .

ولهذا يمكن اعتبار سنة ١٩٥٠ نقطة تحول في الاقتصاد العراقي نحو الإنماء . فمنذ تلك السنة حتى هذا اليوم تلعب الصناعة النفطية دوراً مهماً وحيوياً في اقتصاديات البلد . فالقطاع النفطي يشكل حوالي (٥٠٪) من الدخل القومي بالأسعار الثابتة (أي حوالي ٢٥٪ بعد طرح حصة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق) . كما وأن عوائد النفط التي تستلمها الحكومة تشكل ما يقارب الـ (٩٠٪) من العملة الصعبة التي يحتاجها العراق لتمويل استيراداته ، وما يقارب الـ (٦٥٪) من مجموع ما يدخل ميزانية الدولة من إيرادات .

وبغية الاستفادة من هذه العوائد في تنمية الاقتصاد القومي فقد أنشأت الحكومة عام ١٩٥٠ مجلساً سمي « مجلس الاعمار » (١) من خمسة أعضاء لمدة خمس سنوات .

وكان الهدف من إنشاء هذا المجلس هو رسم خطط اقتصادية ومالية عامة لتنمية موارد العراق ورفع مستوى أبنائه (٢) .

وقد تمتع المجلس في بداية تكوينه باستقلال تام من النواحي الإدارية والمالية والقانونية وخصصت لميزانيته جميع عوائد النفط لتحقيق الأغراض

(١) قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون رقم ٢٢ ، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١
والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) راجع في ذلك المادة الثالثة ، فقرة ١ - ١ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ .

التي أنشئ من أجلها ، إلا أن نسبة العوائد قد خففت الى (٧٠٪) في سنة ١٩٥٢ بالنظر لازديادها المضطرد .

وفي عام ١٩٥٣ أنشئت وزارة الاعمار . وبذلك فقد مجلس الاعمار كثيرا من استقلاله وأصبح مكونا من رئيس الوزراء (رئيسا) ووزراء الاعمار والمالية أعضاء بالإضافة الى أربعة آخرين من ذوى الخبرة والاختصاص في الشؤون الاقتصادية والمالية والحقول العلمية الاخرى (كالرى مثلا) .

وبالرغم من هذا التغيير في الهيكل التنظيمى والقانونى لمجلس الاعمار وفقدانه بعض صلاحياته المطلقة على تنفيذ البرامج الاستشارية ، فإنه بقى محتفظا بحقه في الاعتراض على برامج الاستثمار وكيفية توزيع التخصيصات لانماء القطاعات المختلفة .

وقد رسم مجلس الاعمار أول خطة خمسية للفترة ١٩٥١ — ١٩٥٦ (انظر الجدول رقم ١) أخذًا في اعتباره التوصيات التى تقدمت بها بعثة البنك الدولى للانماء والتعمير IBRD حول تنمية الاقتصاد العراقى ، والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

- ١ — زيادة رقعة الارض الزراعية من خلال مشاريع الرى وخزن المياه ومشاريع السيطرة على الفيضان .
- ٢ — تحسين طرق الزراعة ووسائلها .
- ٣ — انشاء بعض المشاريع الصناعية التى تستطيع الصمود دونما حاجة للحماية الجمركية .
- ٤ — التوسع فى انشاء الطرق وخطوط المواصلات والنقل والمشاريع الاساسية الاخرى (Infrastructure) .
- ٥ — تحسين التعليم المهنى والوصول الى التعليم الابتدائى الالزامى فى مدى خمسة عشر عاما .

وقد بلغ مجموع التخصيصات السنوية لهذه الخطة (١٥٢ر٢) مليون دينار ، خصص (٥٠٪) منها للقطاع الزراعى و (٢٠٪) للقطاع الصناعى ، بما فى ذلك مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ، وحوالى (١٨٪) لقطاع النقل والمواصلات و (١٢٪) لقطاع المبانى والاسكان .

ونظرا للانتقادات الكثيرة التى وجهت لهذه الخطة ومنها عدم وضوح أهدافها والاكتفاء بتعابير عامة «كزيادة الدخل القومى» و «مستوى المعيشة»، فقد رسمت فى آذار من سنة ١٩٥٥ خطة خمسية أخرى للفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٩ خصص لها (٢٨٦) مليون دينار نال منها القطاع الزراعى النصيب الاكبر حيث بلغت نسبة ما خصص لمشاريع هذا القطاع حوالى (٣٨٪) من مجموع

التخصصيات ، يليه قطاع النقل والمواصلات الذي خصص له (٢٦ ٪) من التخصصيات ، ثم قطاع المبانى والاسكان الذي بلغت نسبة تخصصياته (٢١ ٪) . أما القطاع الصناعى فقد انخفضت نسبة ما خصص لمشاريعه الى (١٥ ٪) ، وبذلك احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة من حيث التخصصيات بعد ان كان يحتل المرتبة الثانية في الخطة الاولى .

ولم يستمر العمل بهذه الخطة الا لفترة قصيرة جدا حيث استبدلت بخطة خمسية اخرى تغطى الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١ وذلك لسببين : الاول هو زيادة عوائد العراق من النفط ، والثانى استكمال دراستين فنيين عن القطاع الصناعى ، احدهما وضعت من قبل آرثر د. لتل (Arthur D. Little) والاخرى من قبل اللورد سولتر (Salter) اللذين استدعتهما الحكومة انذاك لتقويم اعمال مجلس الاعمار .

وقد تضمنت الدراسة الاولى توصيات كثيرة منها ضرورة توسيع المشاريع الصناعية التى كانت قائمة انذاك وانشاء مشاريع جديدة اخرى .

أما الدراسة الثانية فقد تضمنت انتقادات عديدة للخطط السابقة والطرق التى أتبعت في توزيع التخصصيات بين القطاعات المختلفة ، كما أوصت بضرورة التأكيد على مشاريع النقل والمواصلات والمشاريع ذات الطابع الإجماعى (Social Projects) خاصة مشاريع الاسكان . وقد أوصت دراسة سولتر أيضا بضرورة الاعتماد على التجارة الخارجية وتعزيز وتشجيع الصناعات الاساسية ، اضافة الى توصيته بأهمية القضاء على الروتين الطويل في عمليات ومراحل تنفيذ المشاريع .

ولو نظرنا الى أرقام التخصصيات القطاعية في الخطة الثالثة التى وضعها مجلس الاعمار (الجدول رقم ١) لاتضح لنا بأن المجلس ، على ما يبدو ، قد أخذ بتوصيات اللورد سولتر في التأكيد على مشاريع النقل والمواصلات ومشاريع الاسكان ، حيث خصص لهما (١٢٤٤) و (١٢٣) مليون دينار على التوالى في حين لم يخصص للقطاع الصناعى سوى (٦٧١) مليون دينار .

ولم يستمر العمل بهذه الخطة طويلا حيث جاءت ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتم الغاء مجلس الاعمار في عام ١٩٥٩ وانشىء جهاز آخر للتخطيط ووضعت خطة اقتصادية جديدة سنأتى الى ذكرها فيما بعد . ومن دراسة الخطط الثلاث التى وضعها مجلس الاعمار والطريقة التى أتبعها في رسم تلك الخطط وبالتالي تنفيذها يمكن أن نستنتج ما يلى :

١ - ان سياسة التخطيط التى أتبعها مجلس الاعمار كانت سياسة محافظة جعلته يتعد عن كل المشاريع التى كان من شأنها تغيير النظام الإجماعى والسياسى خاصة في القطاع الزراعى (١) .

(١) راجع في ذلك : الدكتور طاهر حمدي كنعان ، بعض مسائل التخطيط الاقتصادى في العراق . البنك المركزى العراقى ، دائرة الاحصاء والابحاث (الابحاث الاصلية) مذكرة رقم ٥٠٠ م / ٢١ / ٢ / ١٩٦٤ (مطبوع بالرونو) .

٢ - كان المجلس مترددا في رسم سياسة تصنيعية من شأنها قيام صناعات تعتمد على الحماية الجمركية وائناء الصناعة التحويلية ، خاصة الصناعات الاستراتيجية التي يمكن الافادة منها في جميع الاوقات ، بما في ذلك اوقات الحرب ، كصناعة الاغذية والملبوسات والصناعات الطبية وصناعة قطع الفيار ... الخ .

٣ - لم توضع مشاريع الاعمار ضمن خطة انمائية موحدة للاقتصاد القومى ، وبذلك لم تدرس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل مشروع على المشاريع الاخرى ضمن القطاع الواحد أو القطاعات الاخرى . وبعبارة أدق فان المجلس ، في رسمه لمنظومة المشاريع ، لم يستند على النظريات العلمية في التخطيط بل استخدم ما يمكن تسميته بالبداهة البسيطة (Commonsense) ولهذا يمكن القول بأن البرامج التي رسمها مجلس الاعمار لم تكن مبنية على توقعات اقتصادية ولم تأخذ في نظر الاعتبار ضرورة رسم سياسة انمائية تهدف الى بناء اقتصاد متين يستطيع مواجهة أية ظروف استثنائية ، كالحرب مثلا ودون اخلال بتوازن معدلات النمو في القطاعات المختلفة أو حدوث مضاعفات مباشرة أو غير مباشرة .

٤ - لم تشتمل برامج المجلس على تخطيط للنواحي الاخرى المهمة في الاقتصاد القومى كالتخطيط التربوى والاجتماعى بل اقتصر على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الانشائى الثقيل . وكانت في ذلك تعبر عن وجهة نظر « المهندسين » في ما هو ممكن انشاؤه وما هو غير ممكن ، أكثر من تعبيره عن وجهة نظر « الاقتصاديين » في ما هو مفيد وذو انتاجية مباشرة وما هو أقل فائدة أو ذو انتاجية غير مباشرة . كما وان المجلس لم يأخذ في اعتباره الموازنة بين كلفة المشاريع وفوائدها ، خاصة في مشاريع القطاع الزراعى ، لذلك نرى بأن مبالغ كبيرة صرفت على مشاريع باهظة التكاليف كان الغرض منها زيادة الانتاج من خلال توسيع رقعة الارض الزراعية في حين كان بالإمكان التركيز على زيادة انتاجية الارض الزراعية دون زيادة في رقعتها .

(ب) الفترة بعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ :

١ - مجلس التخطيط الاقتصادى سنة ١٩٥٩ :

بعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ بغفرة قصيرة بدأت الحكومة بتقويم السياسة الاستثمارية التي سارت عليها الحكومات السابقة تقويما مستندا على ما تم انجازه في حقول التنمية ومستهدفا إعادة النظر في الاهداف التي بنيت عليها الخطط السابقة .

ونتيجة لذلك فقد ارتأت حكومة الثورة إعادة تنظيم جهاز التخطيط والسياسة الاستثمارية لجعلها منسجمة مع متطلبات البلد الانمائية . وفي

مستهل عام ١٩٥٩ الفى مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وحل محلها مجلس التخطيط الاقتصادى ووزارة التخطيط . وقد تألف مجلس التخطيط الاقتصادى من وزراء المالية ، والصناعة ، والزراعة ، والاصلاح الزراعى ، والمواصلات ، والاشغال والاسكان ، والشؤون الاجتماعية ، والتخطيط كأعضاء ورئيس الوزراء رئيسا للمجلس . وأصبحت وزارة التخطيط مسؤولة عن رسم الخطوط العريضة للخطط الاقتصادية بناء على المقترحات التى ترد لها من الوزارات المختلفة وتقديمها للمجلس الذى له السلطة النهائية فى الموافقة عليها او اعادة النظر فيها .

أما تنفيذ الخطة فقد أصبح من مسؤولية الوزارات ذات العلاقة بالمشاريع . ويمكن اعتبار جهاز التخطيط الجديد امتدادا لمجلس الاعمار ، الا انه اختلف عنه فى ناحية التنفيذ . فبعد أن كان التخطيط والتنفيذ مركزيا فى عهد الاعمار أصبح التنفيذ لامركزيا فى عهد مجلس التخطيط .

ومن ناحية أخرى فقد تبنى جهاز التخطيط سياسة استثمارية مختلفة عن سياسة مجلس الاعمار . فبعد أن كان التركيز فى الخطط السابقة على القطاع الزراعى أكثر من القطاعات الأخرى ، جاءت خطط المجلس الجديد مؤكدة على المشاريع الصناعية وضرورة التوسع فيها نظرا للنتائج السريعة التى يحققها هذا القطاع ، على خلاف المشاريع الزراعية التى لم تعط ثمارها سريعا ولانها أفادت ، بشكل غير عادل ، مجموعة من السكان هم أصحاب الاراضى فى ظل نظام الاقطاع الذى كان سائدا قبل تشريع قانون الاصلاح الزراعى . بالرغم من أن بعض تلك المشاريع كانت ذات فوائد جمة فى درء اخطار الفيضان عن مناطق كثيرة فى العراق .

٢ - مجلس التخطيط سنة ١٩٦٤ :

فى مارس من عام ١٩٦٤ تم اجراء تعديل على جهاز التخطيط (١) الذى أنشئ عام ١٩٥٩ ، بحيث أصبح المجلس مؤلفا من رئيس الوزراء ووزراء التخطيط والاقتصاد والمالية ومحافظ البنك المركزى وأربعة أعضاء متفرغين بدرجة وزير . كما وشكلت هيئة توجيهية (Steering Committee) قوامها وزير التخطيط والاعضاء المتفرغون الاربعة ووكيل وزير التخطيط لتقوم فعلا برسم السياسة التخطيطية فى البلاد ووضع خطط الاستثمار الخمسية وبرامج الاستثمار السنوية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، اضافة الى متابعة الخطة فى جميع مراحل تنفيذها .

(١) قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

أما وزارة التخطيط ، بدوائرها الفنية (١) ، فتتولى دراسة مقترحات الوزارات المتعلقة بمنظومة المشاريع التى تنوى القيام بها من الناحية الفنية والاقتصادية . وتعتبر الدائرة الاقتصادية فى وزارة التخطيط الدائرة المسؤولة ، من حيث المبدأ عن دراسة مشاريع كل قطاع فى ضوء علاقتها بمشاريع القطاعات الأخرى من ناحية وعلاقة هذه المشاريع جميعها بالاقتصاد القومى ككل من ناحية أخرى .

وبعد استكمال الدراسات الأولية هذه تحال المشاريع المقترحة ورأى الدوائر الفنية فيها الى الهيئة التوجيهية التى تقوم بدورها بدراساتها فى ضوء الاهداف العامة للخطة وفى حدود الامكانيات المالية المخصصة لها . ثم تقوم الهيئة التوجيهية بتحويل دراستها الى مجلس التخطيط لبدء الرأى فيها تمهيدا لرسم الصيغة النهائية للخطة الخمسية .

وبعد موافقة مجلس التخطيط على الخطة تحال الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها واصدار القانون اللازم لتنفيذها .

واستنادا الى قانون مجلس التخطيط فانه الى جانب هذه الخطة الخمسية للاستثمار توضع خطة سنوية ضمن الاطار العام للخطة الخمسية تسمى بمنهاج الاستثمار السنوى الذى يتضمن المشاريع الواردة فى الخطة الخمسية والتى يراد البدء بتنفيذها فى السنة التى يشير اليها منهاج السنوى للاستثمار .

ومن الجدير بالذكر أن الخطة السنوية تمر بنفس المراحل والخطوات التى تمر بها الخطة الخمسية ، عدا ما يتعلق بمصادقة مجلس الوزراء حيث تنتهى الحاجة الى هذه المصادقة هنا لان المجلس سبق وان وافق على الخطة الخمسية بأكملها .

أما عملية التنفيذ فتتم من قبل الوزارات أو الدوائر ذات العلاقة بالمشروع الذى يراد البدء بتنفيذه . وان هذه الوزارات تتمتع بصلاحيات كافية فى تنفيذ مشاريعها شريطة ان لا تتجاوز كلفة المشروع الواحد المليون دينار . اذ يترتب على الجهة المنفذة فى الحالة الاخيرة ، استكمال بعض المراحل والدراسات التى قد تستغرق وقتا طويلا . ويمكن ايجاز هذه المراحل فى النقاط التالية لكى نلقى بعض الضوء على سبب من أسباب تعثر تنفيذ المشاريع نتيجة للروتين الطويل .

١ - على الجهة المنفذة للمشروع الذى تزيد المبالغ المرصدة له عن المليون دينار ، الرجوع الى مجلس التخطيط ، قبل البدء بعملية التنفيذ الفعلى ، لآخذ موافقة المجلس على توجيه الدعوة الى الاستشاريين لاختيار أحدهم .

(١) تتألف الدوائر الفنية فى وزارة التخطيط من :

(أ) الدائرة الصناعية (ب) الدائرة الزراعية (ج) دائرة المباني العامة (د) دائرة النقل والمواصلات (هـ) الدائرة الاقتصادية (و) دائرة الاحصاء المركزية (ز) الدائرة الحتوقية .

- ٢ - ترفع دراسة الاستشارى الى الجهة المختصة (المنفذة) والتي تحيلها بدورها الى الدوائر الفنية في وزارة التخطيط .
- ٣ - تتولى الدوائر الفنية دراسة تقرير الاستشارى وتبين مقترحاتها بشأنه ثم تحيل الدراسة والمقترحات الى الهيئة التوجيهية .
- ٤ - تقوم الاخيرة بدراسة ما ورد في تقرير الاستشارى وراى الدوائر الفنية فيه ثم تحيله الى مجلس التخطيط الذى يتولى اصدار القرار المناسب .
- ٥ - تبلغ الوزارة المنفذة بقرار مجلس التخطيط لتقوم بالاعلان عن المشروع ودعوة المناقشين لتقديم عروضهم .
- ٦ - تحال العروض المقدمة من قبل المقاولين الى الاستشارى لدراستها واختيار احدها ، مع ابداء مطالعته .
- ٧ - تشكل لجنة فنية في الوزارة المنفذة لبيان رأبها في مطالعة الاستشارى المنوه عنها في الفقرة (٦) اعلاه .
- ٨ - تحال مطالعة اللجنة الفنية الى وزارة التخطيط لتتولى الدوائر الفنية في الاخيرة دراستها ، ثم تحيلها الى الهيئة التوجيهية .
- ٩ - تقوم الهيئة التوجيهية بدراسة ما ورد اليها ثم تحيل جميع الدراسات والمطالعات الى مجلس التخطيط ، الذى يقوم بدوره بدراسة ما يرد اليه . فان اصدر قراره بالموافقة بلغت الوزارة المنفذة كى تبدأ بالتوقيع على عقد المقاوله ولتباشر عملية التنفيذ .

٣ - مجلس التخطيط سنة ١٩٦٦ :

في عام ١٩٦٦ صدر قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) الذى أجرى بعض التعديلات على مجلس التخطيط الاقتصادى من حيث مركز الاعضاء المتفرغين من الناحية القانونية لينسجم مع أحكام قانون الدرجات الخاصة رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ .

وقد جاء القانون رقم (١٨) مؤكداً مبدأ التخطيط الشامل للاقتصاد القومى وضرورة عدم اقتصره على الجوانب الاقتصادية فقط وهو ما سارت عليه أجهزة التخطيط في السابق . ولم يغير القانون الجديد طرق رسم الخطة

ومراحل تنفيذها ومتابعة عملية التنفيذ ، الا انه نص صراحة على أن من جملة اختصاصات المجلس هو تنسيق « السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية التي تضمن حسن تنفيذ الخطة ، بموافقة مجلس الوزراء » . وكذلك ابداء الرأي في مشروع الميزانية السنوية العامة للدولة ضمن الاطار العام للخطة . وكذلك توجيه الفعاليات في القطاع الخاص لضمان انسجامها مع أهداف الخطة في التنمية (١) .

(١) راجع في ذلك الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة السابعة من قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦ .

« رابعا »

الخطط الاقتصادية بعد ثورة تموز ١٩٥٨

لقد رسمت أجهزة التخطيط التي شكلت بعد عام ١٩٥٨ ثلاثة خطط اقتصادية ، كانت الاولى خطة مؤقتة للفترة ١٩٦٠/١٩٥٩ - ١٩٦٢/١٩٦١ ، والثانية للفترة ١٩٦٢/١٩٦١ - ١٩٦٦/١٩٦٥ . اما الثالثة ، وهي التي لا زال العمل بموجبها مستمرا فهي للفترة ١٩٦٦/١٩٦٥ - ١٩٧٠/١٩٦٩ .

وستتناول بشيء من التحليل هذه الخطط الثلاث .

(١) الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٦٠/١٩٥٩ - ١٩٦٢/١٩٦١ والخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦٢/١٩٦١ - ١٩٦٥/١٩٦٥ :

نلاحظ من الجدول رقم (١) بأن القطاع الصناعي قد نال النصيب الاكبر من التخصيصات (خاصة في الخطة التفصيلية) ، اذ بلغ مجموع ما خصص للاستثمار في هذا القطاع (١٦٧) مليون دينار او (٣٠٪) من مجموع التخصيصات البالغة (٥٥٦٣) مليون دينار ، بينما لم ينل القطاع الزراعي سوى (١٤٨٪) و (٢٠٣٪) من مجموع تخصيصات الخطين المؤقتة والتفصيلية على التوالي مما جعله في المرتبة الرابعة في هاتين الخطين بعد ان كانت الاولوية له في جميع الخطط السابقة .

وعلى الرغم من ان الخطة التفصيلية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٦٢/٦١) قد اتت بهدف تحقيق زيادة سنوية في صافي الدخل القومي بمعدل (١٠٪) بغية مضاعفته في مدى عشر سنوات ، فانها لم تحدد نسبة الزيادة المتوقعة في كل قطاع على انفراد والاثر المباشر وغير المباشر لنمو كل قطاع في القطاعات الاخرى . كما وان الطريقة التي اتبعت في تهيئة الخطة لم تختلف عما كان متبعها في السابق . فهي لم تتعد ان تكون مجرد قائمة تقدمت بها الوزارات المختلفة لمشاريع لم تدرس علاقتها بالاقتصاد ككل الا دراسة عابرة اضافة الى عدم احتوائها على أي تخطيط تربوي او اجتماعي ودون القيام بدراسة للقوى العاملة في البلد وما يتوقع دخوله من السكان سن العمل خلال سنوات تنفيذ الخطة وسنوات ما بعد التنفيذ .

وسوف نرى فيما بعد بانه على الرغم من زيادة التخصيصات القطاعية في هذه الخطة عن سابقتها من الخطط فان عملية تنفيذ الخطة ، مقاسا بنسبة المصروفات الى التخصيصات ، قد بقيت كما كانت عليه في عهد مجلس الاعمار .

ومهما تكن الانتقادات التى توجه الى الخطة التفصيلية ١٩٦٢/٦١ — ١٩٦٦/٦٥ فانها تمثل ولا شك نقطة تحول عن فكرة التخطيط السابقة وخاصة فى النواحي التالية :

١ — ان الخطة قد وضعت بهدف مضاعفة الدخل القومى خلال فترة عشر سنوات ، وهذا ما لم يحدث فى السابق .

٢ — ان الزيادة فى التخصيصات لم ترافقها زيادة فى الاعتماد على عوائد النفط ، بل زيادة فى الاعتماد على القروض الاجنبية . فبعد ان كانت حكومة ما قبل الثورة قد خصصت (٧٠٪) من عوائد النفط لتمويل ميزانية الخطة ، فان حكومة الثورة خفضت هذه النسبة الى (٥٠٪) . أما القروض الاجنبية التى لم تزد عن (١٢ر٢) مليون دينار فى السابق فقد ارتفعت الى ما يقارب (٤٦) مليون دينار فى الفترة ١٩٦٦/١٩٦١ كما هو مبين فى الجدول رقم (٢) .

٣ — لقد تضمنت الخطة نقاط تحول فى الاولويات الانمائية ومنها التأكيد على القطاع الصناعى الذى كان قد أهمل نسبيا فى الخطط السابقة .

(ب) الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٦٦ — ١٩٧٠/١٩٦٩ :

فى عام ١٩٦٥ أنجز مجلس التخطيط خطته الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ — ١٩٦٩ (١) وقد بلغ مجموع التخصيصات فيها (٦٦٨) مليون دينار . منها (٦٤١) مليون دينار للقطاعات الانتاجية (انظر الجدول رقم ١) والباقى لتسديد الالتزامات الدولية وتمويل ميزانيات أجهزة التخطيط والمتابعة .

وقد خصص لقطاع الصناعة والتعدين والكهرباء (٢٩ر٢٪) من مجموع التخصيصات وللزراعة (٢٧ر١٪) ، وللعمانى والاسكان (٢٦ر٥٪) ، أما قطاع النقل والمواصلات فقد نال (١٧ر٢٪) من التخصيصات .

ويمكن اعتبار مراحل رسم هذه الخطة ، كما جاءت فى المذكرة التفسيرية للاطار العام لها والمذكرات التى سبقت اعدادها ، اول محاولة لتبنى فكرة التخطيط الشامل على المستوى القومى . اذ ان المخطط العراقى قد حاول خلق نوع من التوازن والتنسيق فى معدلات نمو القطاعات المختلفة واثّر بعضها فى البعض الاخر من جهة وفى الاقتصاد القومى ككل من جهة اخرى .

(١) قانون الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥ / ١٩٦٩ رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ الوقائع العراقية ، العدد ١١٢٥ ، ١ / تموز / ١٩٦٥ .

ولقد استهدفت هذه الخطة الوصول الى أهداف اقتصادية واجتماعية يمكن اجمالها في النقاط التالية :

- ١ - زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة سنوية لا تقل عن ٨٪ .
- ٢ - تعديل بنية الاقتصاد العراقي بشكل يقلل من اعتماده على عوائد النفط كمصدر رئيسي لايراداته ، وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الدخل القومي عن طريق تنمية القطاع الاول بمعدل سنوي لا يقل عن (٧ر٥٪) وتنمية القطاع الثاني بنسبة سنوية لا تقل عن (١٢٪) .
- ٣ - خلق نوع من الموازنة بين مجموع الانفاق القومي (National Expenditure) ونسبة تزايد من جهة وبين الطاقة الانتاجية ونسبة تزايدها من جهة اخرى وذلك تلافيا للهزات التي قد تصيب الاقتصاد في الأجل القصيرة .

٤ - محاولة تنسيق منظومة المشاريع الانتاجية للخطة مع أهداف التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .

٥ - تحقيق حالة الاستخدام الكامل وتوسيع مجالات العمل المنتج ومحاولة التخلص من مشكلة البطالة (البنائية والمثقنة) التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

٦ - التوسع في خدمات الصحة والتعليم لرفع مستوى الافراد وتحسين كفاءتهم الانتاجية .

٧ - التقليل التدريجي في تركيز الدخل والثروة بأيدي افراد قلائل ومحاولة توجيه نسبة كبيرة من الانتاج الى الفئات ذات الدخل المحدودة .

وبالرغم من فكرة التخطيط الشامل التي تبناها المخطط في هذه الخطة فان مجلس التخطيط (الذي رسم هذه الخطة) لم ينسق عمله مع مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية (١) الذي كان قد انشئ عام ١٩٦٤

(١) انشئ مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية في سنة ١٩٦٤ بموجب القانون رقم ١٦٧ . ثم أعيد تشكيله بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وكان الغرض من انشاء هذا المجلس هو التخطيط للتنمية التربوية والاجتماعية « وتنسيقها وتكاملها مع التنمية الاقتصادية لدعم الجهود القومي في تحقيق وضمان الحياة الكريمة لابناء الشعب ، وذلك بايجاد السبل الكفيلة بحسن استثمار الطاقات البشرية في البلاد عن طريق تربية الناشئين . واعداد المختصين والفنيين وتدريب الابدى العاملة والتوجيه الاجتماعي » . وقد حددت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ اختصاصات المجلس وواجباته ، « ومنها وضع

للقيام بتخطيط النواحي التربوية والاجتماعية ضمن الاطار العام للتخطيط الشامل في العراق ، كما وان جهاز التخطيط الاقتصادى لم يمارس صلاحياته الممنوحة له قانونا في ابداء الرأى فى السياسة المالية والنقدية والضريبية للدولة وفى وضع الميزانية العامة للدولة ، اضافة الى أن الغالبية من مشاريع هذه الخطة التى لم يبق منها سوى سنة واحدة ، لم تنجز فى الأوقات المحددة لانجازها كما سيثبت لنا ذلك فى الصفحات القادمة .

خطة لتنمية الطاقات البشرية فى البلاد عن طريق التربية والاعداد والتدريب والتوجيه الاجتماعى على ان تنظمها خطة عامة تكون موازية للخطة الاقتصادية ومتكاملة معها . وكذلك « تخطيط السياسة العامة للتربية والتوجيه الاجتماعى وما يتصل بحسن استثمار الطاقات البشرية لضمان تطبيق الخطة » .

ويتألف المجلس من رئيس الوزراء (رئيسا) وعضوية كل من وزراء الدفاع ، التخطيط ، التربية ، النفط ، الصحة ، المواصلات ، الصناعة ، المالية ، الزراعة ، الاصلاح الزراعى ، البلديات والاشغال ، الاقتصاد ، الثقافة والارشاد ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الداخلية ، رعاية الشباب ، رؤساء جامعات بغداد والموصل والبصرة ، رئيس المجلس الاعلى للبحوث العلمية ، وخمسة من اعضاء الهيئة التدريسية فى جامعة بغداد وعضو من الاعضاء التفرغين فى مجلس التخطيط الاقتصادى

« خامسا »

١ - التخطيط والتنفيذ على المستوى الإجمالي للاقتصاد

من الشائع والمقبول لدى الاقتصاديين بأن توفر الثروات المسادية يشكل العنصر الأول الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في عملية التنمية الاقتصادية . إلا أن التجارب التي مرت بها كثير من دول الشرق الأوسط ، وخاصة العراق بعد الحرب العالمية الثانية تشير الى أن توفر هذه الثروات لا يعتبر كافيا في صياغة الخطط المختلفة ما لم يصاحبها جهاز تنفيذي كفاء تتوافر وتتضافر فيه الخبرات والمهارات الإدارية والفنية في جو سياسى مستقر وفي ظل نظام اقتصادى متصف بالبرونة .

وعلى الرغم من وفرة المياه في العراق واتساع رقعة أرضه الخصبة واعتدال معدل مساحة الأرض بالنسبة للشخص الواحد ، ووجود احتياطيات ضخمة للنفط مع إيرادات سنوية منه ، فان سياسة التنمية التي سار عليها هذا البلد منذ عام ١٩٥١ حتى نهاية سنة ١٩٦٧ لا يمكن أن تعتبر سياسة علمية مثمرة .

فهو - أى العراق - وان استطاع تحقيق معدل عال لنمو اقتصاده بلغ (٧٪) سنويا وتحقيق معدل نمو متوسط دخل الفرد الواحد (Per Capita Income) بلغ (٥٪) خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٦ (كما هو مبين في الجدولين رقم ١٠ و ١١) فان هذا المعدل العالى لا يمكن أن يؤخذ كمقياس لنجاح سياسات التخطيط التي رسمت من قبل المجالس المختلفة . فنجاح الخطط أو فشلها يقاس بمقارنة ما رسم في الخطة من أهداف وما تم تنفيذه من تلك الأهداف ضمن المدة المحددة في الخطة . فكلما كانت نسبة التنفيذ عالية لكل مشروع أو لكل خطة ، كلما دل على نجاح المخطط والمنفذ في رسم الخطة من جهة وفي تنفيذها من جهة أخرى .

وبديهى أن القول بأن المصروفات الفعلية قد بلغت نسبة معينة من التخصيصات لا يعنى بأن تلك النسبة من الخطة أو المشاريع قد انتهت . اذ كما نعلم فان للخطة جوانب عديدة ، وأن التنفيذ الفعلى لمشاريع قطاع معين له انعكاس على مجالات أخرى في الاقتصاد القومى ، لذلك فان التنفيذ ما لم يكن كاملا قد لا يعنى بأن نصف الخطة قد نفذ وأن نصف الانعكاسات والآثار قد ظهرت . لهذا لا يمكن اعتبار ما صرف من مبالغ على مشاريع الخطة مقياسا دقيقا لما نفذ من الخطة بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة .

ولكننا لو افترضنا بأن المصروف الفعلى هو مقياس لا بأس به للتنفيذ فان نظرة على أرقام الخطط الاقتصادية المختلفة التى رسمت للعراق منذ عام ١٩٥١ وحتى نهاية عام ١٩٦٦ ترينا بأن المعدل السنوى للتنفيذ الفعلى للمشاريع لم يتجاوز ال (٥٠ ٪) من التخصيص السنوى وان هذا المعدل قد بقى على ثباته سسواء كان ذلك للفترة التى سبقت سنة ١٩٥٨ (قبل الثورة) أو الفترة التى تلتها .

بل يمكن القول بأن النسبة المئوية للتنفيذ الفعلى قبل عام ١٩٥٩ كانت أعلى من النسبة المئوية للتنفيذ منذ ١٩٥٩ وحتى نهاية ١٩٦٦ إذ بلغت هذه النسبة للفترة الاولى ما يقارب الـ (٥٤ ٪) بينما انخفضت فى الفترة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٦) الى حوالى (٤٦ ٪) كما هو مبين فى الجدول رقم (٣) .

الا أنه تجدر الملاحظة هنا بأن مجموع التخصيصات السنوية خلال الثمانى سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٨ لم تبلغ سوى (٤١٨٥) مليون دينار وكان مقدار ما صرف منها فعلا (٢٢٥) مليون دينار . أما الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٦ فقد ارتفع مجموع التخصيصات فيها الى (١٠٤٣) مليون دينار ، صرف منها حوالى (٤٧٧) مليوناً وبعبارة أخرى ، أن مجموع ما خصص سنويا للفترة الثانية ١٩٥٩ - ١٩٦٦ يزيد بمقدار (١٤٩ ٪) عما خصص للفترة الاولى ١٩٥١ - ١٩٥٨ وأن مقدار ما صرف فعلا فى الفترة الثانية يزيد بمقدار (١١٢ ٪) عما صرف فى الفترة الاولى .

ولو احتسبنا الاتجاه العام (Trend) للتخصيصات السنوية خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦ حصلنا على المعادلة التالية :

$$\text{ص} = ٩١٣ + ٤٥ \text{س} \quad \dots \dots \dots (١)$$

حيث ص = تمثل التخصيص السنوى بملايين الدنانير
س = تمثل السنين (وهى تساوى صفر فى منتصف الفترة
١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ولكى تكون عملية تنفيذ مشاريع الخطة ناجحة لابد أن تكون المعادلة الخطية التى تبين الاتجاه العام (Trend) للمصروفات الفعلية مقاربة فى معاملاتنا (Coefficients) للمعادلة الاولى . فكلما اقتربت أرقام المعادلة الثانية من الاولى كلما دل ذلك على نجاح عملية التنفيذ وبالتالي عملية التخطيط ذاتها . الا أن الواقع يظهر عكس ذلك حيث أن معادلة خط الاتجاه العام للمصروفات الفعلية السنوية تعطى قيما للمعاملات تقل من نصف معاملات المعادلة الاولى ، كما هو مبين أدناه :

$$\text{ص} = ٤٣٩ + ٢ \text{س} \quad \dots \dots \dots (٢)$$

ص = تمثل المصروفات الفعلية السنوية بملايين الدنانير
س = السنين (وهى تساوى صفر فى منتصف الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن ايجاد نوع من العلاقة الخطية (Linear correlation) بين التخصيصات السنوية في الخطة وبين المصروف الفعلي من تلك التخصيصات كما هو مبين في المعادلة التالية :

$$\text{ص} = ٣٦٦ + ٤٧ \cdot \text{س} \quad \dots\dots (٣)$$

ص = تمثل مجموع المصروف الفعلي السنوي بملايين الدنانير على مشاريع الخطة للسنوات ١٩٥١ - ١٩٦٦ .

س = تمثل مجموع التخصيص السنوي بملايين الدنانير لمشاريع الخطة خلال نفس الفترة .

ان هذه المعادلة تبين لنا بأن ما يصرف سنويا على مشاريع الخطة لا يتجاوز ال (٤٧٪) من التخصيص السنوي زائدا مبلغا ثابتا يساوي ٣٦٦ مليون دينار سنويا . ويمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ (Forecast) بما يصرف فعلا على مشاريع الخطة في الاعوام المقبلة اذا بقيت عملية تنفيذ البرامج الاستثمارية على مستواها الحالي . فمثلا يمكن القول بأن ما سيصرف خلال عام ١٩٦٩ (وهي آخر سنة في الخطة الخمسية الحالية) من المبلغ المخصص في الخطة لتلك السنة والبالغ (١٢٧٦) مليون دينار سوف لا يزيد عن (٦٣٦) مليون دينار (١) .

ويمكن ايجاد نوع آخر من العلاقات الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية وذلك بتقسيم السلسلة الزمنية التي تمثل التخصيصات والمصروفات الى فترتين زمنيتين . الاولى تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي بنهاية عام ١٩٥٩ على اعتبار انها تمثل الفترة التي وضعت ونفذت فيها برامج مجلس الاعمار . اما الفترة الثانية فتبدأ بسنة ١٩٦١ وتنتهي بنهاية عام ١٩٦٦ (وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات الاحصائية) على اعتبار انها ممثلة لبرامج الاستثمار التي رسمت بعد ثورة ١٤ تموز . ولقد استئنينا سنة ١٩٦٠ من الفترة الثانية لسببين . الاول هو ان هذه السنة تمثل سنة انتقالية من برامج مجلس الاعمار الى البرامج الاستثمارية التي وضعت من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي ، والسبب الثاني يعود الى كون الخطة التي وضعت لسنة ١٩٦٠ خطة مؤقتة استبدلت بخطة تفصيلية للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

ان العلاقة بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٩ (برامج مجلس الاعمار) تمثلها المعادلة :

$$\text{ص} = ٣ - ٦ \cdot \text{س} \quad \dots\dots (٤)$$

ص = المصروفات السنوية بملايين الدنانير

س = التخصيصات السنوية بملايين الدنانير

$$(١) \text{ص} = ٣٦٦ + ٤٧ \cdot ١٢٧٦ = ٦٣٥٧ \text{ مليون دينار}$$

أما العلاقة بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٦ (برامج مجلس التخطيط) فتمثلها المعادلة :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٣٥٥ + ٠.٢٣ \text{ س} \\ \text{ص} &= \text{المصروفات السنوية بملايين الدنانير} \\ \text{س} &= \text{التخصيصات السنوية بملايين الدنانير} \end{aligned}$$

ان المعادلة رقم (٤) تشير الى أن المصروفات السنوية على برامج الاستثمار التي وضعها مجلس الاعمار تقل بمقدار (٣) ملايين دينار عن (٦٠٪) من التخصيص السنوى . أما المعادلة رقم (٥) فتشير الى أن المصروف السنوى على برامج الاستثمار التي رسمت للفترة ما بعد ثورة ١٤ تموز لم تتجاوز ال (٢٣٪) من التخصيص السنوى زائدا مبلغا ثابتا مقداره (٣٥٥) مليون دينار .

وبعبارة أخرى فان المعدل السنوى للتخصيصات خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٩ كان (٥٥٨) مليون دينار بينما المعدل السنوى للمصروف الفعلى كان يقارب (٣٠٥) مليون دينار أى ما يقارب (١١٣٪) من الدخل القومى بالاسعار الجارية (أنظر الجدول رقم ٥) . أما فى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٦ فقد بلغ المعدل السنوى للتخصيص والمصروف (١٢٠.٨ و ٦٣.٣) مليون دينار على التوالي . والرقم الاخير يشكل ما يقارب (١١٢٪) من الدخل القومى بالاسعار الجارية .

لقد بينت سابقا بأن نجاح عملية التخطيط يتوقف الى حد كبير على مدى ارتباط السياسة التخطيطية بالسياسة التنفيذية والتي تعتمد بدورها على قدرات البلد وموارده المتاحة ، فنية كانت أم ادارية أم مالية . وعليه فلأجل بلوغ الاهداف التي ترسم فى الخطة لابد من وجود ارتباط وثيق بين عمليتى التخطيط والتنفيذ . ويمكن قياس العلاقة بين التخطيط والتنفيذ باحتساب معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية من تلك التخصيصات ، ولأجل أن يكون هذا المعامل مقياسا صحيحا للعلاقة بين المتغيرين المذكورين لابد من استبعاد تأثيرات الاتجاه العام (Trend) من كل من المصروفات والتخصيصات . أى أننا نحسب الارتباط بين سلسلتين زمنيتين . الاولى تمثل المصروفات والثانية تمثل التخصيصات . أن قيمة معامل الارتباط (ر) المحسب بموجب هذه الطريقة هى :

$$\text{(ر)} = \text{.....} \text{(٦)}$$

وهى قيمة تدل على ضعف العلاقة بين عملية التخطيط للمشاريع (المتمثل بالتخصيصات السنوية) وعملية تنفيذ المشاريع (المتمثل بالمصروفات السنوية) . اذ أن قوة مثل هذه العلاقة تقاس باقتراب معامل

الارتباط من العدد الصحيح (١) فكما ابتعد المعامل عن هذا العدد كلما دل ذلك على ضعف العلاقة (٢) .

وبغية جعل العلاقة ذات طابع أدق فان من المفضل مقارنة الارتباط بين التخصيص والتنفيذ لفترتين . فترة ما قبل ثورة ١٩٥٨ والتي تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي بنهاية ١٩٥٩ (خطط مجلس الاعمار) ، وفترة ما بعد الثورة ١٩٦١ - ١٩٦٦ (خطط مجلس التخطيط) .

ان الارتباط بين التخصيصات والمصروفات للفترة الاولى والثانية هو حوالي (٠.٨٩ و ٠.٥٤) على التوالي . اى ان العلاقة بين التخصيصات والمصروفات في الفترة الثانية هي اضعف من العلاقة في الفترة الاولى . ومرد ذلك هو ان نسبة الزيادة التي حصلت في التخصيصات خلال الفترة الثانية لم تسايرها زيادة في المصروفات بنفس النسبة . ففي الفترة الثانية ازدادت التخصيصات عن الفترة الاولى بنسبة ١١٦٪ بينما كانت نسبة الزيادة في المصروفات حوالي (١٠.٧٪) .

ب - التخطيط والتنفيذ على المستوى القطاعي للاقتصاد

يعطينا الجدول رقم (٤) خلاصة للتخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية لمناهج الاستثمار المختلفة خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦ مقسمة الى اربعة قطاعات رئيسية : الزراعة ، الصناعة ، النقل والمواصلات ، والمباني والاسكان .

ومن الجدول المذكور نرى بأن مجموع المبالغ التي خصصت لهذه القطاعات الاربعة خلال الفترة المذكورة قد بلغ (١٤٦١٥) مليون دينار ، بينما بلغ مجموع المصروفات طوال تلك الفترة (٧٠٢) مليون دينار ، اى بنسبة (٤٩٪) من التخصيصات .

ويرينا الجدول أيضا بأن حصة قطاع المباني والاسكان من مجموع التخصيصات قد بلغت (٤٧٧) مليون دينار صرف منها (٢٧٠.٦) مليوناً اى (٦٧٪) يليه قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي بلغت تخصيصاته (٣٥٧) مليون دينار ومجموع مصروفاته (١٧١) مليون دينار اى (٥٤٪) أما قطاع الزراعة فقد بلغت المبالغ المخصصة لمشاريعه والمبالغ المصروفة

(١) انظر في ذلك : الدكتور محمد مظلوم حدى : طرق الاحصاء : الطبعة الثانية ١٩٥١ ص ٤١٦ .

(٢) ان قيمة معامل الارتباط تتحصر دائماً بين - ١ و + ١ . والاشارة السالبة والموجبة تبيينان ما اذا كانت العلاقة عكسية أو طردية .

من تلك التخصيصات (٣٤٢) و (١٣٩) مليون دينار على التوالى أى (٤٢٪) أما قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة فيأتى فى المرتبة الرابعة حيث بلغت تخصيصاته (٢٥٨) مليون دينار صرف منها (١٢١) مليون أى (٤٠٪) .

ويمكن تحليل التخصيصات والمصروفات السنوية على المستوى القطاعى تحليلا احصائيا لنستخلص منه أربع علاقات مهمة تساعدنا فى معرفة اتجاهات التخصيص وابعاد التنفيذ فى كل قطاع من ناحية ومدى ارتباط التنفيذ بالتخصيص من ناحية أخرى . إضافة الى تحديد العلاقة الخطية (Linear Regression) بين المصروفات والتخصيصات .

١ - قطاع الزراعة ، الرى ، البزل واستصلاح الاراضى :

أ - الاتجاه العام (Trend) فى التخصيصات السنوية :

$$\text{ص} = ٢١٤ + ٠.٦ \text{س} \quad \text{..... (٧)}$$

ص = التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الزراعى بملايين الدنانير .

$$\text{س} = \text{السنين (وهى تساوى صفر فى منتصف الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)} .$$

ب - الاتجاه العام (Trend) فى المصروفات الفعلية السنوية :

$$\text{ص} = ٨٧ + ٠.٢٨ \text{س} \quad \text{..... (٨)}$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الزراعى بملايين الدنانير .

$$\text{س} = \text{السنين (وهى تساوى صفر فى منتصف الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)} .$$

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

$$\text{ص} = ٨١ + ٠.٣ \text{س} \quad \text{..... (٩)}$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الزراعى بملايين الدنانير .

$$\text{س} = \text{التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الزراعى بملايين الدنانير} .$$

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصرفيات الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام (١) .

$$ر = ٠.٦١ \dots\dots (١٠)$$

٢ - قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة :

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

$$ص = ١٩٠١ + ٢٧٨ س \dots\dots (١١)$$

ص = التخصيصات السنوية لمشروعات القطاع الصناعي بملايين الديناتير .

(١) هند حساب معامل الارتباط بين سلسلتين زمنيتين لغرض الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما ، يجب أولاً وقبل كل شيء استبعاد أثر الاتجاه العام عن كل منهما وذلك لأن اتساق الاتجاه العام للظاهرتين في الصعود أو الهبوط يوجد دائماً نوعاً من الارتباط الظاهري أو الارتباط الوهمي الذي قد لا يعنى شيئاً على الإطلاق فمثلاً قد يكون الارتباط قوياً بين سلسلة زمنية تمثل حركة الطائرات في العراق وسلسلة أخرى تمثل الإبداعات السنوية في البنوك لجرد اتساق الاتجاه العام لهاتين السلسلتين في الصعود أو الهبوط . وطبيعي أن مثل هذا الارتباط هو ارتباط وهمي (Nonsense Correlation) إذ لا توجد علاقة مباشرة بين حركة تلك السلسلتين .

ويحتسب الارتباط بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام باستخدام المعادلة :

$$\frac{\sum C^2}{n}$$

$$n$$

حيث ح = الفرق بين القيم المشاهدة والقيم الاتجاهية للسلسلة الزمنية الأولى

ح' = الفرق بين القيم المشاهدة والقيم الاتجاهية للسلسلة الزمنية الثانية .

ع = الانحراف المعياري لانحرافات قيم السلسلة الأولى عن القيم الاتجاهية لها =

$$\frac{\sum C^2}{n}$$

ع' = الانحراف المعياري لانحرافات قيم السلسلة الثانية عن القيم الاتجاهية لها =

$$\frac{\sum C'^2}{n}$$

ن = عدد القيم

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات السنوية الفعلية :

ص = ٨٠.٦ + ٢٢ر١ س (١٢)

ص = المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الصناعى بملايين
الدنانير .

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

ص = ٢٠.٢ + ٣٤ر٠ س (١٣)

ص = المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الصناعى بملايين
الدنانير .

س = التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الصناعى بملايين
الدنانير .

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصروفات

الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام .

ر = ٣ر٠ (١٤)

٣ - قطاع النقل والمواصلات والتخزين :

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

ص = ٢٠.٥ + ٩٦ر٠ س (١٥)

ص = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع النقل والمواصلات
والتخزين بملايين الدنانير .

س = السنين (وهى تساوى صفر فى منتصف الفترة بين
١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ب - الاتجاه العام فى المصروفات السنوية الفعلية :

ص = ١٠.٦٩ + ٥ر٠ س (١٦)

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع النقل والمواصلات
والتخزين بملايين الدنانير .

س = السنين (وهى تساوى صفر فى منتصف الفترة بين
١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

ص = ٠.١٩ + ٥ر٠ س (١٧)

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع النقل والمواصلات والتخزين بملايين الدنانير .

س = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع النقل والمواصلات والتخزين بملايين الدنانير .

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام :

$$r = ٠.٥٠ \quad \dots\dots (١٨)$$

٤ - قطاع المباني والاسكان :

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

$$ص = ٢٦٣ + ١ر٤٢ س \quad \dots\dots (١٩)$$

ص = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع المباني والاسكان بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات السنوية الفعلية :

$$ص = ١٦٩١ + ١ر٠٢ س \quad \dots\dots (٢٠)$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع المباني والاسكان بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

$$ص = ٣٧ + ٠.٥ س \quad \dots\dots (٢١)$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع المباني والاسكان بملايين الدنانير .

س = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع المباني والاسكان بملايين الدنانير .

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام .

$$r = ٠.٥٨ \quad \dots\dots (٢٢)$$

ان المعادلات ٨ و ١٢ و ١٦ و ٢٠ ترينا مدى مواكبة عملية تنفيذ المشاريع المتعلقة بكل قطاع من القطاعات الاربعة السابقة لعملية التخطيط لتلك المشاريع والمتمثلة بمقدار التخصيص السنوى في كل قطاع التى تمثلها المعادلات ٧ و ١١ و ١٥ و ١٩ على التوالى . فكلما اقتربت معاملات (Correlation) بمعادلة الاتجاه العام فى المصروفات من معاملات معادلة الاتجاه العام فى التخصيصات (لكل قطاع على انفراد) ، كلما كان ذلك دليلا على نجاح المخطط فى تقدير طاقات البلد التنفيذية وبالتالي رسم خطته على ضوئها .

وبما أن رسم الخطة فى العراق يتم بناء على ما يرد من الوزارات المختلفة من مقترحات حول منظومة المشاريع التى ترى كل وزارة ضرورتها خلال سنوات الخطة ، وبما أن التخصيصات السنوية تتم على ضوء ما هو مقترح من مشاريع ، وحيث أن الاتجاه العام للمصروفات (Trend) السنوية فى كل قطاع (كما تبينه المعادلات ٨ و ١٢ و ١٦ و ٢٠ أعلاه) لم يواكب الاتجاه العام للتخصيصات السنوية (كما تبينه المعادلات ٧ و ١١ و ١٥ و ١٩) . فانه يمكن القول بشكل عام بأن مقترحات الوزارات المختصة حول منظومة المشاريع التى ارتأت ضرورتها لم تكن مبنية على أسس مدروسة لقدراتها التنفيذية ، خاصة وأن الجهة المنفذة لتلك المشاريع هى الوزارة المستفيدة منها والتى غالبا ما تكون الوزارة التى اقترحت تلك المشاريع .

ولو اعتبرنا التخصيصات السنوية لمشاريع الخطة والمصروفات الفعلية على تلك المشاريع مقياسا منطقيا لعملية التخطيط والتنفيذ ، فان نظرة عاجلة على معاملات الارتباط (Correlation Coefficients) المبينة فى المعادلات (١٠ و ١٤ و ١٨ و ٢٢) ترينا بأن العلاقة بين التخطيط وبين التنفيذ هى علاقة ضعيفة ، خاصة فى القطاع الصناعى حيث لم تتجاوز قيمة معامل الارتباط ٣٠٠ . ولقد قلنا سابقا بأن العلاقة تعتبر قوية كلما اقترب معامل الارتباط من العدد الصحيح ١ . لهذا نجد بأن الارتباط بين التخطيط والتنفيذ فى القطاع الزراعى كان أقوى منه فى قطاع المبانى والإسكان . وفى الأخير أقوى منه فى قطاع النقل ، وفى هذا القطاع الأخير أقوى من الارتباط فى قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة .

وبما أن المعادلات المتعلقة بالاتجاه العام للمصروفات الفعلية على مشاريع الخطة الاقتصادية هى المعيار المتوفر للتنفيذ ، وحيث أن رسم الخطة ذاتها وتخصيص المبالغ السنوية لمشاريع القطاعات المختلفة يجب أن يستند على امكانية البلد التنفيذية ، وحيث أن هذه الامكانية لا يمكن معرفتها مسبقا فى ظروف العراق الحالية ، ونظرا لأن زيادة التخصيصات عن المصروفات لها مضار مالية عديدة ، فاننا نقترح أن تكون التخصيصات

السنوية مساوية (أو أكثر بقليل) للمصروفات الفعلية وذلك باستخدام المعادلات المتعلقة بالاتجاه العام للمصروفات لتحديد التخصيص السنوي مسبقاً . أو استخدام المعادلات التي تبين العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية وهي المعادلات المرقمة (٩ و ١٣ و ١٧ و ٢١) أعلاه .

ولتوضيح استعمال هذه المعادلات فإن الجدول التالي يبين مقدار التخصيصات السنوية لكل قطاع للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٦٩ كما جاءت في الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ المعمول بها حالياً والتخصيصات السنوية المحتسبة بموجب معادلات الاتجاه العام للمصروفات ومعادلات العلاقة الخطية المشار إليها أعلاه .

التخصيص السنوى المحتسب بموجب معادلة العلاقة الخطية بين التخصيص والمصرف في كل قطاع (ملايين الدنانير)	التخصيص السنوى المحتسب بموجب معادلة الاتجاه العام للمصرفات في كل قطاع (ملايين الدنانير)	التخصيص السنوى في الخطة الحمية (ملايين الدنانير)	القطاع
---	--	---	--------

الزراعة :

٩,٣	٨,٢	٣٧,١	١٩٦٧
٩,٣	٩,٢	٣٧,١	١٩٦٨
٩,٣	٩,٣	٣٧,٢	١٩٦٩

الصناعة :

١٥,٨	١٧,٨	٤٠,٦	١٩٦٧
١٥,٧	١٩,٠	٤٠,٤	١٩٦٨
١٣,٥	٢٠,١	٣٣,٧	١٩٦٩

النقل والمواصلات

١٢,٦	١٩,٢	٢٤,٩	١٩٦٧
٧,٧	٢٠,٢	١٥,١	١٩٦٨
٨,٢	٢١,٢	١٦,٠	١٩٦٩

المباني والاسكان :

٢٠,٥	٣٤,٢	٣٣,٦	١٩٦٧
١٩,٥	٣٦,٣	٣١,٥	١٩٦٨
١٨,٩	٣٨,٣	٣٠,٤	١٩٦٩

« سادسا »

أسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق :

لا يعتبر العراق البلد الوحيد بين مجموعة البلدان النامية الذي لم يستطع تنفيذ برامجه الاستثمارية في الاوقات المحددة لتلك البرامج . الا أن ما يدعونا الى الاستغراب هو أن السبب الرئيسي في تعثر السياسة الاستثمارية في البلدان الاخرى هو عدم توفر المال اللازم للتنفيذ اضافة الى جملة أسباب فنية وادارية أخرى . أما في العراق فان الفشل النسبي لتنفيذ الخطط الاقتصادية لا يعود سببه الى عدم توفر المال بل الى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - عدم أخذ الخطة بمبدأ الشمول :

لم تأخذ الخطة في العراق بمبدأ الشمول للاقتصاد القومي ولم يتم اختيار المشروعات على أساس علاقة كل مشروع بالمشاريع الاخرى داخل القطاع الواحد والاثار المباشرة وغير المباشرة لمشاريع القطاعات المختلفة في بعضها البعض . اذ أن اختيار المشاريع ومفاضلة مشروع على آخر يتم بشكل أقل ما يقال فيه أنه اختيار اعتباطى .

٢ - عجز الدوائر المنفذة لمشاريع الخطة :

ان تنفيذ مشاريع الخطة يتطلب بالضرورة توفر الفنيين المدربين والاداريين الكفاء لتسيير عمليات التنفيذ وتخليصها من الروتين الحكومى الطويل الذى تمر به المشاريع ، سواء قبل البدء بعملية التنفيذ أو أثناء المباشرة بها ، اضافة الى ضرورة وجود الايدى الفنية التى ستدير المشروع بعد اتمامه . وقد فشل العراق في هذا المجال فشلا يكاد يكون مطلقا . لهذا نجد أن أكثر الدوائر المنفذة قد عجزت عن انجاز المشاريع ضمن المدة المحددة وذلك بسبب تشتت الجهود الفنية والادارية في مشاريع متعددة أنيط امر تنفيذها الى ادارة واحدة فلا ينجز أى منها خلال الوقت المقرر بالاضافة الى ضعف الاشراف الادارى والفنى .

وعليه فيمكن القول بأنه على الرغم من نجاح العراق في تطوير أجهزة التخطيط تطورا نسبيا فان هذا التطوير لم يسايره تطوير موازى في أجهزة التنفيذ أو في سياسة رسم الخطة .

٣ - عدم وجود أجهزة للتخطيط في الوزارات المختلفة :

من الأسباب المهمة لفشل الخطة في بلوغ أهدافها هو عدم استطاعة جهاز التخطيط المركزي توجيه الوزارات المختصة عند قيام الأخيرة بوضع مقترحاتها عن المشاريع التي تزمع القيام بها . ويحدث في أحيان كثيرة أن لا تعطى الوزارة المختصة الا وقتا قصيرا لتقديم مشاريعها المقترحة الى مجلس التخطيط . وهذا يؤدي الى اقتراح مشاريع مرتجلة وتخمين اكلافها تخمينا يفترق عن عنصر الدقة مما يؤدي الى فسح المجال أمام التوسع في الانفاق غير المنتج . كما أنه اذا كانت الاعتمادات تتعلق بنفقات ادارية فان عدم التوجيه يؤدي الى توسيع هذه النفقات وضعف الرقابة على الصرف وبذلك تفقد الخطة ، كميزانية ، أهميتها كرقيب غير مباشر على حجم الانفاق الحكومي المقرر لكل وجه من أوجه الانفاق .

ولقد حاولت الحكومة تلافى هذا النقص فشرعت عام ١٩٦٥ قانونا للتخطيط والمتابعة (١) استهدفت منه تشكيل مكتب التخطيط في كل وزارة لها علاقة بوضع الخطة أو تنفيذها من عدد من الموظفين الاختصاصيين لمساعدة مجلس التخطيط الاقتصادى في وضع الخطة والمناهج الاستثمارية السنوية ومتابعة تنفيذها . وتكون هذه المكاتب مرتبطة بالوزراء المختصين مباشرة إلا أن واجباتها وصلاحياتها تحدد من قبل مجلس التخطيط .

وعلى الرغم من مضى أكثر من ثلاث سنوات على نفاذ هذا القانون فإنه لم يتم انشاء مثل هذه المكاتب ولم تتخذ أية خطوات ايجابية لوضع القانون موضع التنفيذ .

٤ - عدم الانتفاة للعوامل النفسية والاجتماعية :

ان العوامل الاجتماعية (Social Factors) والنفسية تلعب دورا بالغ الخطورة في نجاح أو فشل أية خطة تضعها الدولة . وهناك دول كبيرة تربنا تجاربها فشل حكوماتها في سياسة تنتهجها لمكافحة التقلبات الاقتصادية بسبب عدم تعاون الافراد معها واحجام المستثمرين منهم عن الاستثمار .

لقد فشلت الحكومة وأجهزة التخطيط العراقية في اعطاء الاهمية اللازمة للعوامل الاجتماعية والنفسية التي تنجم عادة من تبنى سياسة انمائية واسعة النطاق ، اضافة الى فشلها في خلق التعاون بينها وبين أفراد الشعب بوجه عام وفي افهام الفرد المعادى فكرة **التخطيط والفالية المشوذة** من الخطة ، بوجه خاص .

(١) القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ ، الوقائع العراقية العدد ١٠٧٧ / ١٨ / شباط / ١٩٦٥.

٥ - قلة البيانات الإحصائية وضعف دائرة الإحصاء المركزية :

ليس من المبالغة إذا قلنا بأنه لا قيمة لأية خطة اقتصادية مهما بلغ اتقانها الفني والنظري ما لم تكن مبنية على معلومات إحصائية تم جمعها وتحليلها تحليلًا علميًا سليمًا ، وما لم تكن تلك المعلومات شاملة لجميع جوانب الاقتصاد القومي . بل يمكن القول أنه لو صح استغناء السياسة الاقتصادية السليمة عن التخطيط ، فإنه لا يمكن لأية سياسة اقتصادية سليمة أن تستغنى عن المعلومات الإحصائية الصحيحة (١) .

ولو درسنا وضع أجهزة الإحصاء في العراق لوجدنا بأنها لم تنل الاهتمام والتقدير اللازمين ، وأن الجهاز المركزي للإحصاء لا يتعدى كونه مديرية عامة تعاني من الضعف ونقص الكثير من التسهيلات ، بعكس الحال في أغلب دول العالم وخاصة الجمهورية العربية المتحدة التي أعطت جهاز الإحصاء مكانة عالية والحقته برئاسة الجمهورية مباشرة .

وبسبب ضعف جهاز الإحصاء في العراق وقلة البيانات الإحصائية فيه ، فإن جميع الخطط الاقتصادية التي رسمت (عدا الخطة الخمسية الأخيرة نسبيًا) لم تستند على البيانات الإحصائية الضرورية لرسم الخطة كارقام الدخل القومي وجداويل المستخدم المنتج (Input — output) وتكوين رأس المال وحجم القوى العاملة وما شابه ذلك .

٦ - ضعف الأجهزة الإدارية الحكومية وقلة كفاءتها :

إن الدور الذي تلعبه الأجهزة الإدارية ونوعية الخدمات التي يفترض أن تقدمها لا يحتاج إلى تأكيد . إذ أن مستوى الكفاءة الإدارية في أجهزة الدولة هو الذي يؤثر في ، وبالتالي يحدد ، مستوى التخطيط ومدى نجاح الخطة .

وعلى الرغم من تدخل الحكومة المباشر في رسم السياسة الاقتصادية للبلد وسيطرتها على جوانب كثيرة من الاقتصاد القومي ، فإنها لم تستطع تهيئة الكادر الإداري الكفء لإدارة أجهزة الدولة بشكل انتاجي مثمر . علما بأن تهيئة مثل هذا الكادر لا يأتي عن طريق زيادة « عدد » الموظفين والمستخدمين بل « برفع » كفاءتهم الانتاجية وتخليص الأعمال الحكومية من الازدواجية والمركزية في اتخاذ القرارات .

إن الحكومات المتعاقبة في العراق - خاصة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ - لم تعط هذه الناحية أي اهتمام بل يمكن القول بأن اهتمامها اتجه اتجاهًا سالبًا فوضعت غير المختصين في كثير من الوظائف التي تتطلب الخبرة

(١) الدكتور طاهر كتمان مذكرة مرفوعة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس التخطيط من مقترحاته لإعادة تنظيم أجهزة التخطيط في العراق . نيسان / ١٩٦٨ .

والاختصاص . وبذلك أضاعت الفرصة على نفسها وعلى المختصين .
 إضافة الى أن التقلبات السياسية العنيفة التي رافقت الثورة أثرت تأثيراً
 مباشراً في بعثرة الجهود الفنية والعلمية .

٧ - انعدام الانسجام بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية للدولة :

ان من الاسباب المهمة التي تؤدي الى تعثر الخطة الاقتصادية في
 مراحل تنفيذها وفي عدم بلوغ أهدافها هو انعدام الانسجام والتناسق بين
 سياسة الدولة المالية وسياستها الاستثمارية . فبدلاً من أن تكون الميزانية
 العامة للدولة (الميزانية الاعتيادية) جزءاً من الخطة ، أصبحت الأخيرة
 بشكل مباشر أو غير مباشر ، تابعة للأولى وممتثرة بها .

لقد ذكرنا سابقاً بأن الحكومة كانت قد خصصت جميع عوائد النفط
 للميزانية الاستثمارية ، إلا أنه في عام ١٩٥٢ تم تخفيض هذه النسبة الى
 ٧٠٪ . ومنذ عام ١٩٥٩ حتى الوقت الحاضر أصبحت نسبة العوائد المخصصة
 للبرامج الاستثمارية ٥٠٪ حيث يحول النصف الآخر الى الميزانية الاعتيادية
 التي تمثل الانفاق الاستهلاكي الجارى للحكومة Current Expenditure

ولو نظرنا الى الجدول رقم (٧) لتبين لنا بأن نمو الاستهلاك الحكومى
 المتمثل بنفقات الميزانية الاعتيادية قد بلغ نسبة أعلى من نمو الدخل القومى .
 فبعد أن كانت نفقات الميزانية الاعتيادية لا تتجاوز ٥٠٢ مليون دينار
 سنة ١٩٥٣ أصبحت ما يقارب (١٨٧) مليون عام ١٩٦٥ أى بزيادة قدرها
 (٢٧٢٪) . فى حين لم تبلغ نسبة الزيادة فى الدخل القومى سوى
 (١٥٩٢٪) سنة ١٩٦٥ قياساً بسنة ١٩٥٣ .

ان نمو النفقات الاستهلاكية الحكومية بسرعة أكبر من سرعة نمو الدخل
 القومى أمر لا يبرره واقع العراق وظروفه كبلد متخلف ، خاصة وأن هذه
 الزيادة المضطردة فى النفقات لم تسايرها زيادة مماثلة فى الخدمات الحكومية .

ان التحليل الاحصائى لنفقات الميزانية الاعتيادية منذ عام ١٩٥٣
 حتى نهاية سنة ١٩٦٥ المالية يبين لنا بأن الاتجاه العام فى النفقات
 الاستهلاكية للحكومة هو :

ص = ١٠٤٢٤ + ١١٦ س
 ص = نفقات الميزانية الاعتيادية بملايين الدنانير .
 س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

واستناداً الى هذه المعادلة فإنه يمكن أن نتنبأ بما ستكون عليه نفقات
 الميزانية الاعتيادية سنة ١٩٧٠ و سنة ١٩٧٥ حيث ستبلغ هذه النفقات
 (٢٣٢) و (٢٩٠) مليون ديناراً على التوالى . وإذا اعتبرنا بأن الدخل
 القومى (National Income) تمثله معادلة خط اتجاهه العام :

ص = ٤٢١ + ٣١٥ س
 حيث ص = الدخل القومي بملايين الدنانير .
 س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

فان نفقات الدولة الاستهلاكية في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ستشكل ٣٠٪ و ٣١٪ من الدخل القومي الذي سيبلغ في هاتين السنتين (٧٦٨ و ٩٢٥) مليون ديناراً استناداً الى المعادلة (٢٤) ، في حين ستبلغ نفقات الدولة الاستثمارية في تلك السنتين (٩٢٢) و (١١٣٢) مليون ديناراً (١) ، وهي لا تشكل سوى ١٢٪ و ١٢٫٣٪ من الدخل القومي في سنة ١٩٧٠ و ١٩٧٥ على التوالي .

ان الجدول السابق يبين لنا أيضاً بأن نمو الضرائب المباشرة وغير المباشرة (٢) كمصدر من مصادر تمويل الميزانية الاعتيادية ، لم يواكب نمو الدخل القومي ، اذ لم ترتفع الضرائب في سنة ١٩٦٥ الا بنسبة ١٣٢٫٣٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٣ ، أي بعجز قدره حوالي ٢٧٪ من نمو الدخل القومي ، وفي حالة بقاء الاتجاه العام في إيرادات الدولة من الضرائب على ما هو عليه الان والمتمثل بالمعادلة رقم (٢٥) :

ص = ٤٠٥ + ٢٦ س
 ص = الضرائب المباشرة وغير المباشرة (عدا النفط) بملايين الدنانير .

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .
 فان ما سيدخل خزينة الدولة من هذه الضرائب في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ سيكون ٦٩ و ٨٢١ مليون ديناراً على التوالي ، أي حوالي ٢٨٪ و ٣٠٪ من مجموع نفقات الميزانية الاعتيادية في تلك السنتين .

ومما يزيد في خطورة الامر هو أن التوسع في الانفاق الاستهلاكي الحكومي سيعتمد بالدرجة الاولى على مصادر التمويل هي غير المصدر الضريبي وبالتالي على إيرادات الدولة من عوائد النفط . أي أن هذا التوسع سيكون حتماً على حساب النفقات الاستثمارية للدولة . ومما يؤيد قولنا هذا هو بقاء المعدل السنوي للمصروفات الاستثمارية على مستواه منذ عام ١٩٥٥ (أي انخفاض نسبتها من الدخل القومي كما يتبين ذلك من الجدول رقم ٥) .

وتجدر الإشارة هنا أن أي انخفاض في معدل الاستثمار الحكومي سيسبب حتماً انخفاض معدل النمو العام في الاقتصاد القومي ، إلا اذا عوض هذا الانخفاض بزيادة في استثمارات القطاع الخاص ، وهو أمر ليس بمحتمل

(١) احتسبت النفقات الاستثمارية بموجب المعادلة رقم (٢) أعلاه .
 (٢) باستثناء الضريبة المباشرة على إيرادات شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق والتي تمثل حصة الحكومة العراقية من عوائد النفط .

في ظروف العراق الحالية ، خاصة وأن القطاع الخاص قد اتجه في استثماراته منذ سنة ١٩٥٨ الى الابنية (وأغلبها دور سكن) دون المكائن والمعدات الانتاجية ، كما يوضحه لنا الجدول رقم (٨) .

اننا نعتقد بأن مصلحة العراق تحتم توجيه اكبر قسط ممكن من عوائد النفط الى الاستثمار بدلا من الاستهلاك وذلك للسيطرة على الانفاق الاستهلاكي الحكومي المتزايد ولجعله متمشيا في نموه مع معدل نمو الدخل القومي ان لم يكن اقل منه . وأن المصلحة تقتضى أيضا رسم سياسات تخطيطية علمية مبنية على أسس متينة يكون الغرض منها توفير أوسع مجالات العمل للداخلين سوق العمل من العراقيين ، وأن تنفذ مشاريع الخطة في مواعيدها المقررة حتى يتمكن العراق من بناء اقتصاد متين يصمد أمام الهزات وفي الازمات ويقلل من اعتماده على النفط كمصدر للموارد المالية .

ان هذا يتطلب بالضرورة العمل على تقوية الاجهزة التي تدر على الدولة ايرادات دورية ، وخاصة الجهاز الضريبي حتى تتمكن من الحصول على نسب ثابتة من الدخل القومي كضرائب يدفعها الأفراد . علما بأن ثبات نسبة الضريبة من الدخل القومي سيعنى زيادة ما تحصل عليه الدولة سنويا من هذا المصدر ، ولكنه لا يعنى اطلاقا رفع معدلات التكاليف الضريبية .

ان أهمية الضرائب كمورد مالى ستظهر في الظروف الطارئة ويعدد الدولة عن ارتجال الضرائب لتأمين المورد لها .

((سابعا))

التوصيات :

لقد استعرضنا في الصفحات القليلة السابقة بعض النقاط المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق وما رافقها من عثرات ومشاكل أدت الى رسم خطط اتسمت اما بالطبوح أو بنقص في الدراسات الأولية التي يجب أن تسبق عادة كل خطة وكل عملية تخطيط ، وبذلك أتت ثمار معظم تلك الخطط غير ناضجة .

وبما أن مدة الخطة الحالية قد اشرفت على الانتهاء وبغية جعل الخطة المقبلة خطة علمية مدروسة ، ولبناء أساس متين لعمليات التخطيط في المستقبل ، فانه يترتب على الحكومة اعادة النظر في أجهزة التخطيط الحالية وتفادي نقاط الضعف فيها على ضوء المقترحات التالية :

١ - توحيد جميع أجهزة التخطيط القائمة حاليا في العراق بمجلس أعلى للتخطيط القومي ، يتضمن عددا من الوزراء بحكم مناصبهم وعددا آخر من المختصين في الشؤون الاقتصادية والمالية والتربوية والزراعية والصناعية والنقل والمواصلات والمباني والاسكان يشكلون هيئة التخطيط الفنية .

٢ - ولكي تكون عملية التخطيط مثمرة وفعالة لابد من أن يكون التخطيط مركزيا والتنفيذ لامركزيا ، شريطة ابقاء سلطة متابعة وملاحقة مراحل التنفيذ بيد الهيئة المركزية للتخطيط . كما يجب أن تلتزم عملية التخطيط بمبدأ الشمول لجميع قطاعات الاقتصاد القومي .

وبعبارة أخرى ، فان الخطة يجب أن تجعل من التخطيط عملية مستمرة لتنمية الموارد والطاقت البشرية الاقتصادية والاجتماعية وأن تدرس التغيرات التي تطرأ على حجم القوى العاملة في البلد .

٣ - ولأجل تنسيق الجهود وتكاملها فانه ينبغي أن يقوم جهاز التخطيط بوضع الاطار العام لسياسة التنمية القومية ومعدلات النمو التي يهدف الوصول اليها خلال مدة الخطة ثم يقوم بتبليغ الجهات المختصة بالمبادئ والاسس العامة للخطة لتقوم الاخيرة بتقديم مقترحاتها الى جهاز التخطيط عن مشاريعها ضمن الاطار العام لهذه المبادئ . ويعتدئ تقولى

الدوائر الفنية في جهاز التخطيط ، كل دائرة حسب اختصاصاتها ، بوضع التفصيلات القطاعية اللازمة للخطة في ضوء الاهداف التي رسمها المجلس والمقترحات المقدمة من قبل الجهات المختصة .

٤ - ومن الجدير بالذكر بأن جهاز التخطيط لا يمكن له أن يرسم خطة تنمية قومية ناجحة الا اذا كانت له سلطات كافية تمكنه من تحديد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية والتربوية بما في ذلك النظر في مشروعات القوانين والانظمة ذات المساس بالخطة أو متابعتها أو تنفيذها ، فمثلا قد يؤدي رفع سعر الفائدة المصرفية أو خفضها ، أو فرض ضريبة معينة على الاستيرادات والصادرات الى اختلال التوازن في حجم الادخارات الاهلية أو القوة الشرائية للافراد ، مما قد يؤثر على تمويل مشاريع الخطة أو على الطلب أو العرض لانتاج بعض مشاريع الخطة وطبيعى أن هذا الاختلال سيؤثر على معدل النمو المرسوم في الخطة .

٥ - ومن العوامل المهمة في نجاح عملية التخطيط فاننا نوصي توصية قد تبدو طموحة في بادئ الامر الا أنها توصية جذرية تنسجم والمفهوم الاشتراكي للتخطيط . ان هذه التوصية هي ضرورة اعطاء جهاز التخطيط سلطة وضع مشروعات الميزانية العامة للدولة والميزانيات الاخرى للدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والمصالح الحكومية على المستوى المركزي والمحلى والبلدى باعتبار هذه الميزانيات أجزاء من الخطة السنوية .

وتجدر الاشارة هنا بأن هذه السلطة لا تعنى فرض الوصاية على تلك الدوائر والمؤسسات بل كل ما تعنيه هو أن التخطيط يجب أن يشمل جوانب الاستهلاك مثل شموله جوانب الاستثمار ، بل ان فرض الضوابط على الانفاق العام والخاص هي أولى متطلبات عملية التخطيط السليم .

ولقد بينت سابقا بأن من أسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق هو انعدام الرقابة والضبط على الانفاق الاستهلاكي الحكومي مما ادى الى ارتفاع معدل نموه بنسبة أعلى من معدل نمو الدخل القومي .

جداول رقم (٢)
الإيرادات السنوية لمناجم الاستثمار المصرية للفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦ (بملايين الدنانير)

السنة	من ضريبة الدخل على شركات النفط	من الأرباح الصافية لمصالح الحكومة	من القروض الأجنبية	إيرادات متفرقة	الإيرادات	الإيرادات المجموع	نسبة الزيادة عن السنة السابقة %
١٩٥١	٦٧	-	٥٨	٥٥٤	٧٥	١٠٠٠	-
١٩٥٢	٢٢٥٩	-	١٥١	٥٠	٢٤٥٥	٢٢٥٥	٢٢٥٥+
١٩٥٣	٢٤٥٨	-	٥٢	٥٢	٢٥٥٢	٤٦٩٢٣	٤٦,٧
١٩٥٤	٤٥٥٠	-	٥١	٥٦	٤٥٥٧	٥٤٢٧٧	١٥,٦
١٩٥٥	٥٩٥١	-	٥٥٤	١٥٦	٦٠٥٧	٨٠٩٥٣	٤٩,١
١٩٥٦	٤٨٥٢	-	-	٢٥٩	٥١٥١	٦٨١,٣	١٥,٨-
١٩٥٧	٣٤٥٢	-	-	١٥٧	٣٥٥٩	٤٧٨,٧	٢٩,٧-
١٩٥٨	٦٠٥٨	-	-	٥٩	٦١٥٧	٨٠٩,٣	٦٩,١
١٩٥٩	٤٢٥٣	-	-	٥٣	٤٢٥٦	٥٨١,٣	٢٨,٢-
١٩٦٠	٤٧٥٥	-	-	٥١	٤٧٥٦	٦٣٤,٧	٩,٢
١٩٦١	٥٨٥١	-	٧٥٦	٥١	٦٦٥٧	٨٨٩,٣	٤٥,١
١٩٦٢	٥٠٥٥	-	١١٥٣	١٥٦	٧٥٥٠	٩٣٣,٣	٤٥,٩
١٩٦٣	٥٧٥٢	-	٨٥٢	١٥١-	٦٧٥٦	٩٥١,٣	٣٤,٤-
١٩٦٤	٦٤٥٨	-	٨٥٦	٥٤	٧٦٥٥	١٠٢٥,٥	١٣,٢
١٩٦٥	٦٧٥٧	-	٢٥٠	٥٦	٧٣٥٠	٩٧٢,٣	٤,٦-
١٩٦٦	٦١٥٢	-	٦٥٥	٥٦	٦٩٥٠	٨٦٦,٧	١١,٥-

٨٣٥,٨

١٠٥٥٤

٤٧,٤٤

١٥٥٩

٧٥٧,٥

المجموع العام

جدول رقم (٣)

خلاصة التخصيصات السنوية والمصرفات الفعلية لمناجح

الاستثمار في العراق ، ١٩٥١ - ١٩٦٦

(ملايين الدنانير)

السنة	التخصيص السنوي	المصرف السنوي	نسبة المصرف من التخصيص %
١٩٥١	٩,٣	٣,١	%٣٣
١٩٥٢	٢٠,٥	٧,٥	%٣٧
١٩٥٣	٢٨,٤	١٢,٠	%٤٢
١٩٥٤	٣١,٥	٢٠,٥	%٦٥
١٩٥٥	٤٦,٦	٣١,٢	%٦٧
١٩٥٦	٨١,٩	٤٢,٤	%٥٢
١٩٥٧	١٠٠,٨	٥٦,٨	%٥٦
١٩٥٨	٩٩,٥	٥١,٦	%٥٢
١٩٥٩	٨٣,٦	٤٩,٦	%٥٩
١٩٦٠	٢٣٤,٧	٤٧,٥	%٢٠
١٩٦١	٩٨,٤	٦٦,٧	%٦٨
١٩٦٢	١٠٨,١	٥٨,٨	%٥٤
١٩٦٣	١١٧,٧	٥٣,٥	%٤٥
١٩٦٤	١٣٥,٤	٧٢,٧	%٥٤
١٩٦٥	١٢٥,٣	٥٥,١	%٤٤
١٩٦٦	١٣٩,٨	٧٢,٩	%٥٢
المجموع العام	١٤٦١,٥	٧٠١,٩	٤٩,٢
المجموع من			
١٩٥٨-١٩٥١	٤١٨,٥	٢٢٥,١	%٥٤
١٩٦٦-١٩٥٩	١٠٤٣,٠	٤٧٦,٨	%٤٦

جدول رقم (٤)

مخلاصة التخصيصات السنوية والمصرفات الفعلية لمناهج الاستثمار في العراق حسب القطاعات
المختلفة للفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦

(بملايين الدينار)

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	
الزراعة، الري، البزل، واستصلاح الأراضي								
٢٩,٥	٢٦,٦	٢٧,٠	١٤,١	١٦,٣	١٥,٠	١٠,٦	٤,٧	١ - التخصيص السنوي
١٣,٥	١٤,٢	١٣,٦	١٢,٩	٩,٨	٦,٢	٢,٨	١,١	٢ - المصرف الفعلي
٤٥,٨	٥٣,٤	٥٠,٤	٩١,٥	٦٠,١	٤١,٣	٢٦,٤	٢٣,٤	٣ - نسبة ٢ : ١
الصناعة، التعدين، وتوليد الطاقة								
١١,٠	١٦,٠	١٧,٠	٤,١	٦,٠	٥,٠	٣,٠	-	١ - التخصيص السنوي
١١,٩	٨,٦	٥,٠	٢,٩	٢,٠	٠,٥	-	-	٢ - المصرف الفعلي
١٠٨,٢	٥٣,٨	٢٩,٤	٧٠,٧	٣٣,٣	١٠,٠	-	-	٣ - نسبة ٢ : ١
النقل، المواصلات، والتخزين								
٣٢,١	٢٩,٣	١٧,٧	١٤,١	٥,٣	٤,٧	٣,٨	٢,١	١ - التخصيص السنوي
٩,٦	١٤,٢	١١,١	٩,٩	٤٩,٩	٢,٢	٢,٣	٠,٩	٢ - المصرف الفعلي
٢٩,٩	٤٨,٥	٦٢,٧	٧٠,٢	٩٢,٥	٤٦,٨	٦٠,٥	٤٢,٩	٣ - نسبة ٢ : ١
المباني والاسكان								
٢٦,٩	٢٨,٩	٢٠,٢	١٤,٣	٣,٩	٣,٧	٣,١	٢,٥	١ - التخصيص السنوي
١٦,٦	١٩,٨	١٢,٧	٥,٥	٣,٧	٣,١	٢,٤	١,١	٢ - المصرف الفعلي
٦١,٧	٦٨,٥	٦٢,٩	٣٨,٥	٩٧,٤	٨٣,٨	٧٧,٤	٤٤,٠	٣ - نسبة ٢ : ١
المجموع العام للتخصيصات								
٩٩,٥	١٠٠,٨	٨١,٩	٤٦,٦	٣١,٥	٢٨,٤	٢٠,٥	٩,٣	المجموع العام للتخصيصات
٥١,٦	٥٦,٨	٤٢,٤	٣١,٢	٢٠,٥	١٢,٠	٧,٥	٣,١	المجموع العام للمصرف الفعلي
%٥٢	%٥٦	%٥٢	%٦٧	%٦٥	%٤٢	%٣٧	%٣٣	نسبة المصارف إلى التخصيص

تابع الجدول رقم (٤)

المعدل	المجموع	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩
٢١,٤	٣٤٢,٠	٣٧,١	٢٥,١	٢٤,٧	٢٢,٨	٢٠,٢	١٥,٦	٢٩,٦	٢٣,١
٨,٧	١٣٩,٤	٨,٢	٦,٠	٦,٧	٤,٥	٦,٣	١١,٩	١٠,٨	١٠,٩
٤٢,٣	٦٧٦,٦	٢٣,١	٢٣,٩	٢٧,١	٢٠,٠	٣١,٢	٧٦,٣	٣٦,٥	٤٧,٢
١٧,٨	٢٨٥,٢	٤٠,٥	٣٢,١	٤٣,٠	٣٩,٦	٢٤,٧	١٢,٥	٢١,٣	٩,٤
٧,٦	١٢٠,٩	٢٢,٩	١٣,٠	١٦,٥	٩,٥	١٠,٣	٧,٢	٥,٧	٤,٩
٣٩,٦	٦٣٣,٠	٥٦,٥	٤٠,٥	٣٨,٤	٢٤,٠	٤١,٧	٥٧,٦	٢٦,٨	٥٢,١
٢٢,٣	٢٥٧,٤	٢٧,٥	٢٦,٧	٢٧,٩	٢٩,٨	٣٢,٤	٢٥,٥	٥٧,١	٢١,٣
١٠,٧	١٧١,٠	١٤,٥	١٢,٤	١٨,٩	١٨,٣	١٥,٨	١٤,٢	٨,١	١٣,٧
٥٤,١	٨٦٥,٢	٥٢,٧	٤٦,٣	٦٧,٧	٦١,٤	٤٨,٨	٥٥,٧	١٤,٢	٦٤,٤
٢٩,٨	٤٧٦,٩	٣٤,٧	٤١,٣	٣٩,٨	٢٥,٥	٣٠,٨	٤٤,٨	٢٦,٧	٢٩,٨
١٦,٩	٢٧٠,٦	٢٧,٣	٢٣,٧	٣٠,٦	٢١,٢	٢٦,٤	٣٣,٤	٢٢,٩	٢٠,١
٦٧,٣	١٠٧٦,١	٧٨,٧	٥٧,٤	٧٦,٩	٨٣,١	٨٥,٧	٧٤,٦	٨٨,١	٦٧,٤
٩١,٣	١٤٦١,٥	١٣٩,٨	١٢٥,٣	١٣٥,٤	١١٧,٧	١٠٨,١	٩٨,٤	٢٣٤,٧	٨٣,٦
٤٣,٩	٧٠١,٩	٧٢,٩	٥٥,١	٧٢,٧	٥٣,٥	٥٨,٨	٦٦,٧	٤٧,٥	٤٩,٦
٥٠,٠	٨٠٠,٠	%٥٢	%٤٤	%٥٤	%٤٥	%٥٤	%٦٨	%٢٠	%٥٩

جدول رقم (٥)
الاستثمارات الحكومية (نفقات الخطة) ونسبتها من الدخل القومي
العراق خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٥ (بالاسعار الجارية)

السنة	الدخل القومي (مليون دينار)	مصروفات الخطة (مليون دينار)	النسبة المئوية %
١٩٥٣	٢٤٤,٠	١٢,٠	٥
١٩٥٤	٢٨٤,٠	٢٠,٥	٧
١٩٥٥	٢٨٩,٣	٣١,٢	١١
١٩٥٦	٣٣٤,٨	٤٢,٤	١٣
١٩٥٧	٣٥٢,٧	٥٦,٨	١٦
١٩٥٨	٣٧٤,٠	٥١,٦	١٤
١٩٥٩	٣٩١,٦	٤٩,٦	١٣
١٩٦٠	٤٣٧,١	٤٧,٥	١١
١٩٦١	٤٨٤,٢	٦٦,٧	١٤
١٩٦٢	٥٢٦,٥	٥٨,٨	١١
١٩٦٣	٥٢٥,٣	٥٣,٥	١٠
١٩٦٤	٥٩٥,٨	٧٢,٧	١٢
١٩٦٥	٦٣٢,٤	٥٥,١	٩

جدول رقم (٦)

خلاصة

المصروفات الفعلية على مشاريع الخطة

خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦

١٩٥٧	نسبة الزيادة عن السنة السابقة	١٩٥١	المصروف الفعلى (ملايين الدينانير)	السنة
—	—	—	—	—
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣,١	١٩٥١
٦,٠	—	١٠٠	٣,١	١٩٥١
١٤,٥	١٤١,٩	٢٤١,٩	٧,٥	١٩٥٢
٢٣,٣	٦٠,٠	٣٨٧,١	١٢,٠	١٩٥٣
٣٩,٧	٧٠,٨	٦٦١,٣	٢٠,٥	١٩٥٤
٦٠,٥	٥٢,٢	١٠٠٦,٥	٣١,٢	١٩٥٥
٨٢,٢	٣٥,٩	١٣٦٧,٧	٤٢,٤	١٩٥٦
١١٠,١	٣٤,٠	١٨٣٢,٣	٥٦,٨	١٩٥٧
١٠٠	٩,٢-	١٦٦٤,٥	٥١,٦	١٩٥٨
٩٦,١	٣,٩-	١٦٠٠,٠	٤٩,٦	١٩٥٩
٩٢,١	٤,٢-	١٥٣٢,٣	٤٧,٥	١٩٦٠
١٢٩,٣	٤٠,٤	٢١٥١,٦	٦٦,٧	١٩٦١
١١٤,٥	١١,٨-	١٨٩٦,٨	٥٨,٨	١٩٦٢
١٠٣,٧	٩,٠-	١٧٢٥,٨	٥٣,٥	١٩٦٣
١٤٠,٩	٣٥,٩	٢٣٤٥,٢	٧٢,٧	١٩٦٤
١٠٦,٨	٢٤,٢-	١٧٧٧,٤	٥٥,١	١٩٦٥
١٤١,٣	٣٢,٣	٢٣٥١,٦	٧٢,٩	١٩٦٦

جدول رقم (٧) الدخل القومي ونفقات الميزانية الاعيادية والعرائب المباشرة وغير المباشرة ومؤثرات نموها للفترة ١٩٥٣-١٩٦٥

نسبة الضرائب من الميزانية الاعتيادية	نسبة نفقات الميزانية من الدخل القومي	مؤثر نمو الضرائب		مؤثر نمو نفقات		المؤثر %	المؤثر %	مليون دينار	المؤثر %	مليون دينار	المؤثر %	مليون دينار	السنة
		المؤثر %	مليون دينار	المؤثر %	مليون دينار								
٥١,٢	٢٠,٦	١٠٠	٢٥٧	١٠٠	٥٠,٢	١٠٠	٢٤٤,٥	١٩٥٣					
٥٣,٥	١٩,٥	١١٢,١	٢٨٠,٨	١٠٧,٢	٥٣,٨	١١٦,٤	٢٨٤,٥	١٩٥٤					
٥٧,٣	١٩,١	١٢٣,٣	٣١٧	١١٠,٢	٥٥,٣	١١٨,٦	٢٨٩,٣	١٩٥٥					
٤٦,٤	٢١,٥	١٢٦,٨	٣٢,٦	١٤٠,٥	٧٠,٣	١٣٧,٢	٣٤٤,٧	١٩٥٦					
٥٠,١	٢١,٥	١٤٤,٥	٣٧,٥	١٤٧,٥	٧٣,٨	١٤٤,٥	٣٥٢,٧	١٩٥٧					
٤٥,٧	٢١,٢	١٤٠,٩	٣٦,٢	١٥٧,٨	٧٩,٢	١٥٣,٣	٣٧٤,٥	١٩٥٨					
٢٥,٣	٢٥,٦	١٣٧,٧	٢٥,٤	١٩٩,٦	١٠٠,٢	١١٩,٥	٣٩١,٦	١٩٥٩					
٣٧,٥	٢٦,٢	١٦٦,٩	٤٢,٩	٢٢٧,٧	١١٤,٣	١٧٩,٦	٤٣٧,١	١٩٦٠					
٣٩,٥	٢٤,٦	١٨٠,٥	٤٦,٤	٢٣٧,٥	١١٩,٢	١٩٨,٤	٤٨٤,٣	١٩٦١					
٣٦,٢	٢٤,٤	١٨٠,٩	٤٦,٥	٢٥٥,٨	١٢٨,٤	٢١٥,٨	٥٢٦,٥	١٩٦٢					
٣١,٨	٢٨,٤	١٨٤,٤	٤٧,٤	٢٩٦,٨	١٤٩,٥	٢١٥,٣	٥٢٥,٣	١٩٦٣					
٣١,٦	٢٩,٧	٢١٨,٣	٥٦,١	٣٥٢,٦	١٧٧,٥	٢٤٤,٢	٥٥٥,٨	١٩٦٤					
٢٢,٥	٢٩,٥	٢٢٢,٣	٥٩,٧	٣٧١,٩	١٨٦,٧	٢٥٩,٢	٦٢٢,٤	١٩٦٥					

المصادر :

- ١ - أرقام الدخل القومي المستعاة من الدكور غير الدين خصيب : الدخل القومي في المراق للفترة ١٢ و ١٩٦٢ ، تقرير مطبوع بالروتير (البنك المركزي المصري) : وارسوبرتام : الدخل القومي في المراق ١٢ - ٦٥ تقرير مسطر من وزارة التخطيط ومطوع بالروتير ، أيا السنة ١٩٦٦ نفس أرقام أولية صادرة عن البنك المركزي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٦ .
- ٢ - نفقات الدولة والعرائب مستعاة من الميزانيات الاعيادية للدولة المسادة من وزارة المالية مديرية الحسابات العامة .

جدول رقم (٨)

احوال الاستثمارات القائمة في القطاع الخاص (مدا شركات النفط) الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢

(بجلايين الديناريين) بالاسعار الجارية

	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	
١ - الاينبيسي	٢٩,١	٣١,٠	٢٥,٤	٢٧,٠	٢٠,٥	٢٢,٩	% (٥) إلى (٥)
٢ - الانشاءات الاخرى	٥,٧	٥,٧	٥,٦	٥,١	٥,٦	٥,٤	% (٥) إلى (٥)
٣ - المكاتب والمباني	١٨,٨	١٤,١	١٢,٣	٦,٣	٩,٧	١٤,١	% (٥) إلى (٥)
٤ - وسائل النقل	٧,٨	٩,٦	٧,٣	٢,٠	٥,٢	٥,٣	% (٥) إلى (٥)
٥ - المجموع العام	٥٦,٤	٥٥,٤	٤٥,٦	٣٦,٤	٣٦,٠	٤٢,٧	
٥١,٦٠	٥٥,٩٦	٥٥,٧٠	٧٤,١٨	٥٦,٩٤	٥٣,٦٣		
١,٢٤	١,٣٦	١,٣٢	٥,٢٧	١,٦٧	٥,٩٤		
٣٣,٣٣	٢٥,٤٥	٢٦,٩٧	١٧,٣١	٢٦,٩٤	٣٣,٥٢		
١٣,٨٣	١٧,٣٣	١٦,٠١	٨,٣٤	١٤,٤٥	١٢,٤١		
% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠		

المصدر : الدكتور جواد هاشم : تكوين رأس المال في العراق ١٩٥٧-١٩٦٢

جدول رقم ٩
اجمالى الانتاج المحلى واجمالى الانتاج القومى باسعار الكلفة
الحارية ، ١٩٥٣ - ١٩٦٣ (بملايين الدنانير)

١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	
٨٩,٢٣	٦٥,٣٣	٨٤,٧٢	٧١,٥٠	١ - الزراعة والغابات وصيد الاسماك
				٢ - التعدين والقلع
١٥٢,٤٥	١٦١,١٦	١٤٩,٥٣	١٢٧,٩١	(ا) استخراج النفط الخام
١,٦٤	١,٥٦	٠,٩٣	٠,٨٩	(ب) التعدين والقلع الاخرى
١٥٤,٠٩	١٦٢,٧٢	١٥٠,٤٦	١٢٩,٨٠	المجموع ٢
				٣ - الصناعات التحويلية :
٤,١٩	٣,٤٥	٢,٤٦	١,٩١	(ا) تصفية النفط
٢٧,٨٨	٢٣,٤٧	١٩,٤٢	١٧,٨٣	(ب) الصناعات التحويلية الاخرى
٣٢,٠٧	٢٦,٩٢	٢١,٨٨	١٩,٧٤	المجموع ٣
٢٤,٨٣	٢١,٢٩	١٧,٢١	١١,٢٧	٤ - الانشاءات
٢,٥٣	٢,١٧	١,٧٨	١,٤٦	٥ - الكهرباء والماء
٢٧,٥٥	٢٤,٥٦	٢٢,٠٦	٢١,٣٧	٦ - النقل والمواصلات والتخزين
٢٦,٩٠	٢١,٤٨	٢٠,٦٧	١٧,٧٥	٧ - تجارة الجملة والمفرد
٦,٢٨	٤,٤٩	٣,٦٣	٣,٢٣	٨ - البنوك والتأمين والعقارات
١٢,٤٧	١٢,٢٠	١١,٩١	١١,٦١	٩ - ملكية المساكن
٢٨,١٢	٢٤,٣٤	٢٠,٨٠	١٨,٢٧	١٠ - الإدارة العامة والدفاع
٢٤,٨٣	٢١,٢٦	١٩,٢٥	١٦,٨٣	١١ - الخدمات
٤٢٨,٩٠	٣٨٦,٧٦	٣٧٤,٣٨	٣٢٢,٩٥	١٢ - اجمالى الانتاج المحلى (بسعر الكلفة)
٦٥,٤٩	٧١,٢٤	٦٧,٦٦	٥٧,٦٣	١٣ - ناقصا مدخولات من الخارج
٣٦٣,٤١	٣١٥,٥٢	٣٠٦,٧١	٢٦٥,٣٢	١٤ - اجمالى الانتاج القومى (بسعر الكلفة)
٢٨,٦٥	٢٦,٢٤	٢٢,٦٩	٢١,٣٧	١٥ - ناقصا الاحتياطى لاستهلاك المال الثابت
٣٣٤,٧٦	٢٨٩,٢٨	٢٨٤,٠٢	٢٤٣,٩٥	١٦ - صافى الانتاج القومى (بسعر الكلفة)

تابع جدول رقم ٩

١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧
١٠٧,٦٢	١٤٠,٣٧	١١٦,٩٨	٩٧,٨٤	٨٢,٠١	٩٢,٧٦	١١١,٥٧
٢٣٨,٨٤	٢١٠,٢٣	٢٠٩,٠٣	٢٠٨,٠٧	١٩٠,٠٠	١٧٥,٤٣	١١٣,١٠
١,٨٤	١,٨٦	٢,١٥	١,٦٨	١,٨١	١,٨٥	١,٧٤
٢٤٠,٦٨	٢١٢,٠٩	٢١١,١٨	٢٠٩,٧٥	١٩١,٨١	١٧٧,٢٨	١١٤,٨٤
٩,٩٢	٩,٦٧	٩,٣٩	٧,٧٩	٦,٤٥	٥,٧٤	٤,٩٩
٥٣,٣٠	٥٥,٤١	٥٠,١٢	٤٦,٦١	٣٨,٣٨	٣١,٠٥	٣٠,٢٦
٦٣,٢٢	٦٥,٠٨	٥٩,٥١	٥٤,٤٠	٤٤,٨٣	٣٦,٧٩	٣٥,٢٥
١٩,٩٦	١٩,٦٤	٢٣,٨٨	٢٣,٠٨	٢٨,٨٣	٢٩,٧٣	٢٧,٦٨
٥,٦٩	٥,٥٤	٤,٩٦	٣,٦٢	٢,٩٧	٢,٧٨	٢,٦٨
٤٨,٠٩	٤٧,٠٢	٤٥,٩٥	٣٩,٧٢	٣٤,٢٩	٣٠,٦١	٢٩,٩٢
٣٥,٣٤	٣٨,٥٦	٣٦,٥٨	٣٢,٥٥	٢٦,٢٣	٢٧,٥٢	٢٩,٦٧
١٢,٥٧	١١,٣٨	١١,٠٦	٨,٦٩	٨,٢٠	٧,٤٠	٦,٦٠
١١,٩٦	١٢,٤٥	١٢,١٣	١١,٨٩	١١,٥٨	١٢,٥١	١٢,٨٠
٦٦,٣٨	٥٩,٧٦	٥١,٤٦	٤٥,٧١	٤٥,٦٥	٣٧,٥٧	٣٢,٠٦
٤٩,٢٠	٤٦,٥٢	٤١,٣٧	٣٨,١١	٣٣,٣٣	٢٩,٦٥	٢٦,٩٩
٦٦٠,٧١	٦٥٨,٤٢	٥١٥,٠٦	٥٦٥,٣٦	٥٠٩,٦٢	٤٨٤,٧٠	٤٣٠,٠٦
١٠٨,١٢	٩٣,٨٧	٩٤,٢٠	٩٥,٣٣	٨٥,٧٣	٧٨,٤٥	٤٦,٤٠
٥٥٢,٥٩	٥٦٤,٥٥	٥٢٠,٨٦	٤٧٠,٠٣	٤٢٣,٨٩	٤٠٦,٢٥	٣٨٣,٦٦
٣٧,٢٢	٣٨,٠٦	٣٦,٦٢	٣٢,٩٠	٣٢,٢٧	٣٢,٢١	٣٠,٩٤
٥١٥,٣٧	٥٢٦,٤٩	٤٨٤,٢٤	٤٣٧,١٣	٣٩١,٦٢	٣٧٤,٠٤	٣٥٢,٧٢

جدول رقم (١٠)
نمو الانتاج القومى باسعار (سنة ١٩٥٦ الثابتة)

١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	القطاع
				(١) الزراعة والغابات وصيد الاسماك
٩١	٦٧	١٤٥	١٠٠	(١) محاصيل حقلية
٩٣	٥٤	١٣٦	١٠٠	(ب) خضروات
٨٧	٩٥	١٢٥	١٠٠	(ج) فواكه وتمور
١٢٠	٩٩	١٢٣	١٠٠	(د) منتوجات حيوانية
١١٧	١١٠	١٠٦	١٠٠	(هـ) غابات
١٧٠	١١٤	١١١	١٠٠	(و) صيد الاسماك
١٠٣	٨٠	١٣٣	١٠٠	المجموع (زراعة وغابات ومصيد الاسماك)
				(٢) التعدين والقلع :
١١٨	١٢٦	١١٧	١٠٠	(١) استخراج النفط الخام
١٧٢	١٧٤	١٠٤	١٠٠	(ب) التعدين والقلع الاخرى
١١٩	١٢٦	١١٧	١٠٠	المجموع (التعدين والقلع)
				(٣) الصناعات التحويلية :
١٥١	١٣٦	١٢٨	١٠٠	(١) تصفية النفط
١٥٥	١٣١	١١٢	١٠٠	(ب) صناعات تحويلية اخرى
١٥٤	١٣١	١١٤	١٠٠	المجموع (الصناعات التحويلية)
١٨٢	١٦٧	١٣٧	١٠٠	(٤) الإنشاءات
١٩٥	١٦٣	١٠٤	١٠٠	(٥) الكهرباء والماء
١٢٣	١١٠	١٠٣	١٠٠	(٦) النقل والمواصلات والتخزين
١٤٠	١١٨	١٢٤	١٠٠	(٧) تجارة الجملة والمفرد
١٩٠	١٦٦	١٥٧	١٠٠	(٨) البنوك والتأمين والمقاربات
١٠٧	١٠٥	١٠٢	١٠٠	(٩) ملكية المساكن
١٢٤	١٢٢	١٠٦	١٠٠	(١٠) الإدارة العامة والدفاع
١٢١	١١٣	١٠٨	١٠٠	(١١) الخدمات
١٢١	١١٣	١٢٠	١٠٠	(١٢) صافي الانتاج المحلى (بسرر الكلفة)
٩٨	١١٢	١٠٨	١٠٠	(١٣) ناقصا مدخولات من الخارج
١٢٧	١١٤	١٢٣	١٠٠	(١٤) صافي الانتاج القومى (بسرر الكلفة)

تابع جدول رقم ١٠

معدل النمو المركب ١٩٦٣-٥٣	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧
٦,٢-	٥٣	١١١	٨٩	٦٩	٦٢	٩١	١٣٨
١,٦	١١٧	١٠٦	٩٣	٥٩	٢٨	٦٦	١٢٤
٢,٥-	٧٨	١٢٣	١٠٢	٧٠	٥٢	١٠٦	١١٩
٢,١	١٢٣	١٦٨	١٤٧	١٢٤	١١٩	١٣٢	١٤٤
٠,٣	١٠٤	٩٧	١٢٦	١٢٤	١٣٤	١٣٢	١٢٣
٧,٣	٢٠٣	١٩٦	١٩٢	١٨٧	١٧٣	١٧٩	١٧٤
٠,٦	٩٤	١٣٢	١١٣	٨٩	٧٨	١٠٤	١٣٦
٨,٤	٢٢٣	٢٠١	١٩٣	١٨٧	١٦١	١٣٧	٨١
٧,٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٤٠	١٨٧	٢٠٢	٢٠٦	١٩٤
٨,٤	٢٢٣	١٩٤	١٩٣	١٨٧	١٦١	١٣٨	٧١
١٥,٤	٤١٨	٤٠٨	٣٩٨	٣١٦	٢٥٩	٢١٧	١٧٦
١١,٥	٢٨٣	٢٩٤	٢٦١	٢٤٧	٢٠٠	١٦٤	١٥٨
١١,٥	٢٩٦	٣٠٥	٢٧٤	٢٥٤	٢٠٥	١٦٩	١٥٩
٢,٤	١٢٧	١٢٥	١٥١	١٤٣	١٨٠	١٩٩	٢٠١
١٦,٧	٤٦٧	٤٥٨	٣٦٩	٣٢٦	٢٧٥	٢٥٢	٢٣٦
٦,٥	١٧٩	١٨٨	١٨١	١٥٩	١٣١	١٢٥	١٢٦
٥,٧	١٧٤	١٩٩	١٨٨	١٥٧	١٢٨	١٣٩	١٥١
١١,٣	٢٩٢	٢٩٥	٢٧٩	٢٥٨	٢٦٨	٢٦١	٢٥١
٢,٥	١٢٨	١٢٥	١٢٢	١١٨	١١٥	١١٢	١٠٩
١٠,٥	٢٧٢	٢٤٤	٢١١	١٧٦	١٧٩	١٥٢	١٣١
٨,٣	٢٢٢	٢١٥	٢٠٧	١٧٢	١٥١	١٣٤	١٢٥
٦,٥	١٨٨	١٨٧	١٧٦	١٥٩	١٤٠	١٣٤	١١٩
٦,٧	١٩٣	١٦٨	١٦٧	١٦٤	١٤٠	١١٨	٦٧
٦,٤	١٨٦	١٩١	١٧٨	١٥٧	١٤٠	١٣٨	١٣٣

جدول رقم (١١١)

الدخل القومي للفرد الواحد (١٩٥٣ - ١٩٦٣)

الدخل للفرد الواحد

الدخل القومي
(بملايين الديناري)

بأسعار سنة ١٩٥٦	بأسعار الجارية	السكان (بلاياف)	بأسعار الجارية		السنة
			بأسعار	بأسعار الجارية	
٢٠٤	١٤٥٤	٥٨٣٢	٢٦٢,٥٨	٢٤٤,٥٠	١٩٥٣
٤٩٣	٤٧٥,٨	٥٩٤٥	٣٢٢,٦	٤٨٤,٥٠	١٩٥٤
٩٩٩	٤٧٥,٧	٦٠٦١	٢٩٩,٥٠	٢٨٩,٣	١٩٥٥
٢,٥	٤٤٥,٢	٦١٨٠	٣٣٤,٥٨	٣٣٤,٥٨	١٩٥٦
٥,٥	٥٦,٥٠	٦٣٠١	٣٤٨,٤	٣٥٢,٧	١٩٥٧
٢,٢	٣,٩	٦٤٢٣	٣٦٣,٢	٣٧٤,٥٠	١٩٥٨
٥,٤	٢,٧	٦٥٤٨	٣٦٨,٦	٣٩١,٦	١٩٥٩
٨,٧	٩,٥	٦٦٧٥	٤١٢,٧	٤٣٧,١	١٩٦٠
١١,٥	٨,٧	٦٨٠٤	٤٦٨,٦	٤٨٤,٢	١٩٦١
٥,٢	٦,٦	٦٩٣٦	٥٠٣,١	٥٣٦,٥	١٩٦٢
٤,٦	٤,٥	٧٠٧١	٤٨٩,٥	٥١٥,٤	١٩٦٣